الأمم المتحدة S/PV.5130

مجلس الأمن

السنة الستون

مؤقت

الجلسة **٥١٣٠**

الخميس، ٢٤ شباط/فبراير ٢٠٠٥، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس:	السيد أدشي	(بنن)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد دنيسوف
	الأرجنتين	السيد ميورال
	البرازيل	السيد تريسي دا فونتورا
	الجزائر	السيد بعلي
	جمهورية تنزانيا المتحدة	السيد مهيغا
	الدانمرك	السيد لوج
	رومانيا	السيد موتوك
	الصين	السيد جانغ يشان
	فرنسا	السيد دلا سابلبير
	الفلبين	السيد باخا
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد إمير جونز باري
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد ليهي
	اليابان	السيد كيتاوكا
	اليونان	السيد فسيلاكيس

جدول الأعمال

قرارات مجلس الأمن ١١٦٠ (١٩٩٨) و ١١٩٩ (١٩٩٨) و ١٢٠٣ (١٩٩٨) و ١٢٣٩ (١٩٩٩) و ١٢٤٤ (١٩٩٩)

تقرير الأمين العام عن بعثة إدارة الأمم المتحدة المؤقتة في كوسوفو (S/2005/88)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A.

05-24775 (A)

0524775

افتُتحت الجلسة الساعة ١٠/٢٠.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

قرارات مجلس الأمن ١١٦٠ (١٩٩٨) و ١١٩٩ (١٩٩٨) و ١٢٠٣ (١٩٩٨) و ١٢٣٩ (١٩٩٩) و ١٢٤٤ (١٩٩٩)

تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو (S/2005/88)

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسائل من ممثلي ألبانيا وصربيا والجبل الأسود ولكسمبرغ، يطلبون فيها دعوتهم إلى المشاركة في مناقشة البند المدرج في جدول أعمال المجلس. وجرياً على الممارسة المتبعة أعتزم، بموافقة المجلس، دعوة أولئك الممثلين إلى المشاركة في المناقشة بدون أن يكون لهم حق التصويت، وفقاً للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

باسم المجلس، أرحب ترحيبا حارا بسعادة السيد نيبويسا كوفيتش، رئيس مركز تنسيق صربيا والجبل الأسود وجمهورية صربيا لكوسوفو وميتوهيا.

بدعوة من الرئيس، شغل السيد كوفيتش (صربيا والجبل الأسود) مقعداً على طاولة المجلس؛ وشغل ممثلو البلدان الأخرى المذكورة آنفا المقاعد المخصصة لهم في قاعة المجلس.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): وفقاً للتفاهم الذي توصل إليه المجلس في مشاوراته السابقة، سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه دعوة بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت إلى السيد سورين جيسين – بيترسن، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

أدعو السيد جيسين – بيترسن إلى شغل مقعد على طاولة المجلس.

يبدأ مجلس الأمن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

ويجتمع المجلس وفقاً للتفاهم الذي توصل إليه في مشاوراته السابقة.

معروض على أعضاء المجلس تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، الوثيقة S/2005/88.

وفي هذه الجلسة، يستمع مجلس الأمن إلى إحاطة إعلامية من السيد سورين جيسين – بيترسن، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو. وأعطيه الكلمة الآن.

السيد جيسين – بيترسن (تكلم بالانكليزية): الأشهر الثلاثة التي مرت منذ أن قدمت تقريري الأخير إلى مجلس الأمن شهدت توجها إيجابيا في عام حاسم بالنسبة لكوسوفو والمنطقة. ولكن التحديات التي تنتظرنا في الأشهر المقبلة كبيرة. وأود أن أقول أولا بضع عبارات بشأن التقدم المحرز.

ما زالت الحالة الأمنية تتحسن على أساس التعاون اليومي القوي بين بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو ودائرة شرطة كوسوفو وقوة كوسوفو، التي أود أن أشيد بقائدها وقواتها. إن معدلات الجريمة الخطيرة منخفضة – وهي في الواقع لا تزيد عن معدلات مناطق أخرى في أوروبا ذات بنية سكانية مماثلة – وهذا التوجه ايجابي.

ولا تُظهر معدلات الجريمة أي دليل على وجود انحياز عرقي في عمليات الشرطة أو العمليات القضائية. والمبادرات التي يقوم بها المجتمع في مجال أعمال الشرطة والانتقال الناجح والمستمر لمسؤوليات أعمال الشرطة إلى دائرة شرطة كوسوفو تساعد على التقريب بين جميع سكان كوسوفو وأعمال الشرطة. ويتم اتخاذ تدابير أمنية إضافية أينما توجد الحاجة إليها في المناطق البالغة الحساسية.

ولقد تمت مؤخرا زيارتان، قام بهما رئيس وزراء صربيا ورئيسها، بدون أحداث وأثبتتا روح الاحتراف التي تتمتع بها قوة الأمن الدولية في كوسوفو وشرطة بعثة الأمم المتحدة ودائرة شرطة كوسوفو وأظهرت التعاون الجيد بينها.

ورغم أننا أحرزنا تقدما، إلا أن البيئة الأمنية تظل هشة في كوسوفو. ولذلك أرحب بالقرار الذي اتخذته مؤخرا منظمة حلف شمال الأطلسي بالإبقاء على قدرات التشغيل لقوة كوسوفو خلال هذا العام الحاسم.

وما زال أفراد طوائف الأقليات يشعرون بعدم الأمان. ففي أغلب الأحيان تكون الطائفة الصربية في كوسوفو، للأسف، ضحية للمعلومات المضللة التي لا تتطابق مع الحقائق على أرض الواقع. والمخاوف، سواء كانت تغذيها المعلومات المضللة أو أعمال الترويع، حتى وإن كانت الحقائق لا تدعمها، تُترجم إلى قيود تُفرض ذاتيا إلى حد كبير على حرية الحركة، وبالتالي فإنها تحد من فرص الحصول على الوظائف والرعاية الصحية والكهرباء والعدالة والتعليم. ومظاهر عدم الأمن هذه تمنع أيضا العديد من صرب كوسوفو المشردين من العودة إلى ديارهم. ولقد قدم رئيس وزراء كوسوفو، راموش هاراديناي، مثالا يُحتذى به للقادة والمسؤولين السياسيين، ولشعب كوسوفو، من خلال استمراره في التواصل مع صرب كوسوفو والأقليات الأخرى عبر بيانات عامة متكررة واحتوائية للجميع ومن خلال القيام بزيارات إلى البلديات، حيث التقى فيها مع العائدين. ومن الأهمية أن يحتذي بنموذجه هذا القادة السياسيون الآخرون والمواطنون.

إن حكومة الائتلاف الجديدة المكونة من حزبين قد بذلت منذ توليها السلطة في ٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤ جهدا متواصلا للإسراع بتنفيذ المعايير على أساس عدد من أهداف المعايير ذات الأولوية ومؤشرات قياس التقدم المحرز، المتفق عليها بين الحكومة والبعثة. وكما يعلم الأعضاء، فإن لأهداف المعايير ذات الأولوية دورا أساسيا في تحسين حالة حقوق طوائف الأقليات وأحوالها المعيشية، وفي بناء كوسوفو متعددة الأعراق وديمقراطية ومستقرة.

إن نتائج التقييم التقني المعروضة على المجلس واضحة، فمؤسسات الحكم الذاتي المؤقتة أحرزت تقدما ملموسا، ولكن ما زال هناك المزيد الذي يجب فعله لضمان ترجمة العمليات الإيجابية إلى أفعال على أرض الواقع. والحكومة الجديدة تعي ذلك وهي مستمرة في التزامها بتنفيذ المعايير باعتبارها أولويتها الأولى.

إن القيادة الرشيدة لرئيس الوزراء ووزرائه تهيئ فرصا لملكية العملية والمساءلة. ويسرني أن أبلغ المجلس بتحقيق خطوة أساسية إلى الأمام، ألا وهي إنشاء مؤسسات ديمقراطية في كوسوفو. ووفقا للإطار الدستوري قام الرئيس روغوفا، وفاء منه بالتزاماته تجاهي وتجاه ممثلي المجتمع الدولي، بإعلان استقالته من منصب رئيس الحزب السياسي الذي ساعد على إنشائه، أي الحزب الديمقراطي لكوسوفو.

وتسليما بالدور المركزي للبلديات في توفير أفضل المعايير الأساسية، وجّه رئيس الوزراء رسائل إلى رؤساء كل المجالس البلدية وطلب إليهم أن يوجهوا جهودهم مباشرة نحو عدد من الأولويات الملحّة التي اتفقت عليها الحكومة وبعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو — بما في ذلك

استخدام اللغات، وفرص العمل المتكافئة، وحقوق الملكية والعودة — وأن يحددوا بوضوح المواعيد النهائية للأعمال. وقد نجم عن مبادرة رئيس الوزراء بذل جهود كبيرة وبداية تحقيق النتائج في العديد من البلديات. وسأقوم بالإبلاغ عن النطاق الكامل للجهود المبذولة والنتائج المحققة في تقييمي التقني المقبل.

إن كل عناصر بناء المؤسسات التي ذكرتها، والتي على أساسها يتم تنفيذ المعايير المحددة، عناصر مهمة وسوف تساعد المؤسسات في كوسوفو على توفير الخدمات لجميع سكان كوسوفو بشكل أفضل في المستقبل.

ولقد اضطلعت الحكومة، في آذار/مارس من العام الماضي، بعملية إعادة تعمير معظم الممتلكات التي تضررت أو دمرت – وتبلغ حوالى ٩٠٠ منزل في مجموعها، بالإضافة إلى عدة مدارس. كما قامت الحكومة بتقديم منح مالية إلى العائلات العائدة. وتلتزم الحكومة وبعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو بتحقيق التقدم في عملية إعادة إعمار بعض الكنائس والأديرة الأورثوذكسية. وقامت المؤسسات المؤقتة بتحويل مبلغ ٤,٢ مليون يورو إلى ميزانية عام ٢٠٠٥ لتمويل عملية إعادة إعمار الأماكن الدينية. ولكن للأسف تم عرقلة التقدم المحرز منذ أيلول/سبتمبر على يدي شخصية كبيرة في الكنيسة الأورثوذكسية الصربية. غير أن المجمع الكنسي المقدس قرر الآن أن الكنيسة الأورثوذكسية الصربية ستعود إلى العمل بشكل بناء، على أساس الاتفاق الذي تم التوصل إليه من قبل، وهذا قرار يفتح الطريق أمام تحقيق التقدم في إعادة إعمار الكنائس.

وتتحرك الحكومة نحو عملية تفويض السلطة إلى المؤسسات المحلية لإعادة تنظيم الهياكل المركزية السابقة لكي لكي تواكب المعايير الأوروبية للحكم الذاتي المحلي. وتلك ممارسة معقدة وصعبة في أي مكان، وبالتأكيد ليست كوسوفو بالاستثناء. ورغم ذلك، فإننا نلاحظ مع الترحيب وجود درجة من الاهتمام تتجاوز الانقسامات العرقية من جانب السلطات المحلية لتنفيذ العملية، لأن تلك العملية تحقق نتائج ملموسة للجميع. ومن أجل أن ننجح في ذلك المسعى ينبغي أن تهدف تلك العملية إلى تقريب السلطات البلدية من المواطنين. كما يجب أن تشكل عنصرا أساسيا في عملية الإدماج، وإذا ما تمت بنجاح فإنها ستهزم القوى الداعية إلى الانقسام وستقضي إلى الأبد على الهياكل الموازية.

لقد وافقت الحكومة من فورها على خمس بلديات نموذجية، اثنتان منها لهما أهمية خاصة بالنسبة لصرب كوسوفو. وستكون الخطوة القادمة تعريف الطابع المحدد للصلاحيات الإضافية للبلديات، مع تركيز الاهتمام بشكل خاص على مجالات الشرطة والعدالة والتعليم والصحة. وبينما نمضي قدما في تنفيذ تلك العملية الدقيقة والصعبة، من المهم أن تشارك فيها جميع الأحزاب السياسية على المستويين المركزي والمحلي، وكذلك جميع المجتمعات المحلية، وأن يتحقق توافق عام في الآراء على مستوى كوسوفو.

وعلى مدار الأشهر الستة الماضية، قمنا بالإسراع في عملية نقل الاختصاصات من بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو إلى مؤسسات الحكم الذاتي المؤقتة في مجالات لا تتصل بالسيادة. كما تم إنشاء ثلاث وزارات جديدة — تلك المتعلقة بالمجتمعات المحلية والعائدين، وإدارة الحكم المحلي، والطاقة والتعدين — وهي تعمل الآن. وفي ميدان الاقتصاد، توجد هناك تحولات كبيرة. وإننا نتطلع إلى نقل المزيد من المسؤوليات في مجالي العدالة والشرطة. وتواكب تلك التحولات عملية التشديد على المساءلة، بما في ذلك توفر التدابير التصحيحية إذا ما قام المسؤولون بإعاقة تحقيق التقدم. وقد أظهر رئيس الوزراء بالفعل استعداده لمواجهة المسؤولين الذين لا يؤدون عملهم. ومن أجل ضمان تطبيق الصلاحيات التي يتم نقلها بفعالية، نشجع أيضا

المانحين على تنسيق جهودهم وتوجيهها بشكل أفضل لمساعدة مؤسسات الحكم الذاتي المؤقتة على بناء القدرات في كل المجالات.

ولا يزال الركود الاقتصادي يشكل مصدرا لقلق خطير. فالبطالة متفشية وشبكة الأمن الاجتماعي غير موجودة، ويمكن أن تتحول الصعوبات الاجتماعية والاقتصادية في أي وقت إلى خطر يهدد الاستقرار السياسي. ويقوم الاتحاد الأوروبي، وهو الدعامة الأساسية لبعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، في إطار رئاسة جديدة، بتحقيق بعض التقدم، كما نعطي عملية الخصخصة زخما أكبر. ومع ذلك، فمن الواضح أننا لن نتوصل إلى حلول سحرية.

ويتوقف تحقيق التقدم الحقيقي في الاقتصاد بكل تأكيد على الوضع السائد مع تهيئة بيئة أفضل للمستثمرين واقتصاد سوقي عامل. وفي الوقت الحاضر، فإننا نركز على توليد فرص العمل في المدى القصير، وعلى أنظمة الائتمانات الصغيرة وغيرها من التدابير التي توفر بصيصا من الأمل، ولا سيما للشباب، من أجل القضاء على أوجه الإحباط المأساوية التي تعصف بهم. وتشارك الحكومة في وضع خطة شاملة للتنمية في كوسوفو تضم قطاعات مختلفة في الاقتصاد، بما في ذلك الطاقة، للمساعدة في التخطيط للمستقبل على المدين المتوسط والطويل.

إن استلام عائدات الاتصالات السلكية واللاسلكية بالكامل يعطي زخما كبيرا للاقتصاد في كوسوفو. وفي ذلك السياق، يسرني أن فريقا للدراسات تابعا للاتحاد الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية قد خلُص من فوره إلى أنه لا توجد عقبة أمام القيام — على أساس مؤقت ووفقا لقرار مجلس الأمن ١٢٤٤ (١٩٩٩) — بتخصيص شفرة اتصال هاتفي لبعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، تمشيا مع طلبنا. ونحن على ثقة بأن الاتحاد الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية سيقوم الآن على وجه السرعة بتخصيص هذه الشفرة، كما طلبت الأمم المتحدة، مما يساعد على حفز الاقتصاد.

ويجري الآن العمل بشأن تعداد السكان في كوسوفو، الذي سوف يتضمن، وينبغي أن يتضمن، المشردين داخليا في صربيا والجبل الأسود. وهذا ضروري بوصفه أساسا لأنشطة هامة، بما في ذلك وضع الاستراتيجيات الاقتصادية وإصلاح الحكم الذاتي المحلي. وإننا نأخذ بأفضل الممارسات من العمليات المشابهة التي تمت في الآونة الأخيرة في المنطقة. وستقدم المؤسسات المؤقتة مشروع وثيقة إلى اجتماع المانحين بشأن تعداد السكان في الشهر المقبل.

وبينما نمضي قدما فإن الحوار يظل ضروريا على مختلف المستويات، بما في ذلك الحوار المحلي بين المجتمعات المحلية التي تمثل الأغلبية والأقلية. وللأسف ما زال صرب كوسوفو، عقب مقاطعتهم للانتخابات في تشرين الأول/أكتوبر الماضي، خارج معظم العمليات السياسية والديمقراطية. ومع ذلك، هناك بعض التقدم الذي أحرز. فقد انضم أحد صرب كوسوفو مؤخرا إلى الحكومة بصفته وزيرا للعائدين والمجتمعات المحلية، وشارك صرب كوسوفو في المحادثات الأخيرة بشأن عملية اللامركزية. ومع ذلك ففي رأيي أن الكثيرين من صرب كوسوفو محبطون وينتظرون بعض المؤشرات الإيجابية من بلغراد. إنهم يعلمون أن مستقبلهم يكمن في كوسوفو — كما أكد على ذلك السيد تاديتش، رئيس صربيا، أثناء زيارته الأخيرة لكوسوفو — وأنهم لا بد أن يشاركوا بشكل نشط في العملية الديمقراطية للمساعدة على صياغة ذلك المستقبل.

ويسرني أن أبلغ المجلس أن الحوار المباشر بين بريشتينا وبلغراد على وشك أن يستأنف، بعد أن قاطعت بلغراد لمدة ١٢ شهرا. وقد تم التأكيد الآن على أن الفريق العامل المعني بالمفقودين سوف يستأنف أعماله في ١٠ آذار/مارس، برئاسة لجنة الصليب الأحمر الدولية. ويحدوني الأمل أن يسهم الفريق العامل إسهاما كبيرا في التوصل إلى حل مبكر لإرث من أشد ما خلفته الحرب من آلام. كما أننا نناقش أيضا مجالات أخرى من الحوار مع بلغراد، وآمل أن تؤدي المؤشرات الأخيرة الأكثر إيجابية من بلغراد إلى تكثيف الحوار المباشر.

إن الحوار الإقليمي مع تيرانا وسكوبيي وبودغوريتشا ما زال يتطور في مختلف الميادين، بما في ذلك الميدان الاقتصادي. ونحن نتوقع قريبا زيارات على مستوى رفيع إلى بريشتينا من سكوبيي وتيرانا.

وأخيرا، على المستوى الدولي، تجري بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو وقوة الأمن الدولية في كوسوفو والمؤسسات المؤقتة في كوسوفو اتصالات وثيقة ومتكررة مع فريق الاتصال — وهي تجتمع مرة كل ستة أسابيع في بريشتينا — ومع شركائنا المقربين من منظمة حلف شمال الأطلسي والاتحاد الأوروبي ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا.

وهناك أيضا حوار مستمر مع منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) ومع مجلس أوروبا، وهيئات أخرى. وفي يوم الاثنين الماضي، سنحت لي الفرصة لتقديم إحاطة إعلامية لوزراء خارجية الاتحاد الأوروبي حول الحالة الراهنة وطريق المستقبل، وأكدت على الدور الأساسي الذي يجب أن يؤديه الاتحاد الأوروبي بالتعاون الوثيق مع أعضاء فريق الاتصال، وبالطبع مع الأمم المتحدة.

لقد تم إحراز تقدم، ولكن في نفس الوقت ما زالت المشاكل قائمة. وما زالت هناك حاجة لبذل الكثير من أجل التأكيد للأقليات بأن لديها مستقبلا في كوسوفو، ولتأمين حرية التنقل للأقليات، والإسراع في عملية إعادة النازحين. وهناك ضغوط مستمرة من جانبنا من أجل إحراز تقدم، ونضع المسؤولية الكاملة على عاتق المؤسسات المؤقتة للحكم الذاتي عن الاستمرار في تحقيق التقدم تمشيا مع البداية الواعدة للحكومة. وفي الوقت ذاته، فإن تحسين الاقتصاد على المدى القصير، وفي انتظار نتائج المناقشات حول المركز، يجب أن يستحوذ على الاهتمام والعمل المستمر، وهذا ما يحدث فعلا.

وعقب التقييم الفني المقبل في أيار/مايو، سيجري استعراض شامل للمعايير في منتصف ٢٠٠٥. وإذا استنتج ذلك الاستعراض بأن تقدما كافيا قد أحرز، فإنه سيترتب على المجتمع الدولي أن يشرع في عملية تقود إلى المحادثات بشأن المركز. وفي تقديري أن هناك فرصة مواتية للالتزام بالجدول الزمني، وأنه بالاستناد إلى ذلك، ستبدأ العملية المؤدية إلى محادثات المركز في النصف الثاني من هذا العام. وفي الوقت ذاته، يجب أن ندرك أنه قد تحدث زيادة في التوتر ونحن نقترب من عملية المركز. وقد أدرك ألبان كوسوفو، الذين يريدون بدء عملية المركز، أن العنف سيشكل انتكاسة كبيرة. ومن ناحية أخرى، قد يرى الذين يريدون إخراج العملية عن مسارها أن أعمال العنف هي السبيل الوحيد لتحقيق ذلك. ويجب أن تكون الرسالة بهذا الشأن واضحة تماما: لا يمكن السماح للاستفزازات وأعمال العنف بأن توقف التقدم نحو مجتمع مستقر ومتعدد الأعراق في كوسوفو.

ولن أعلق اليوم على المبادئ التي ستوجه المحادثات بشأن المركز، ما عدا واحدا منها. فكما ذكرت عندما خاطبت المجلس في تشرين الثاني/نوفمبر الماضي، فإن تقسيم

كوسوفو ببساطة لا يشكل خيارا واقعيا ونحن نمضي الى الأمام. والمجتمع الذي نحاول إقامته في كوسوفو يجب أن يتسع لجميع الطوائف وأن يكون مجتمعا ديموقراطيا مستقرا، ومتسامحا، ومتعدد الأعراق. ولذلك، فإن كل الكلام عن تقسيم كوسوفو يصبح خطة للذين قد يتوقون إلى إعادة تفجير الانقسامات وإشعال لهيب فتنة الماضي. والتقسيم في رأيي سيكون خيانة للقيم الأوروبية المتمثلة في التكامل والتعايش. كما أن التقسيم سيكون عبارة عن تضحية بنسبة ٦٠ في المائة من صرب كوسوفو الذين لا يعيشون في الشمال، وسيعيد فتح جراح كثيرة بعد أن بدأت تلتئم في مختلف أنحاء المنطقة.

إن عام ٢٠٠٥ سيكون عاما حاسما بالنسبة لكوسوفو. ويوجد اتفاق واسع النطاق حول طريق واضح يمكن أن المعالم نحو المستقبل وجدول زمني واضح يمكن أن يؤدي بنا إلى المفاوضات بشأن المركز النهائي في النصف الثاني من هذا العام. وتأجيل هذه العملية إلى أجل أبعد لن يكون سوى إطالة لفترة الآلام، وزيادة للمخاطر، وتأجيل اليوم الذي تكون فيه المنطقة قد تركت وراءها الماضي المؤلم ومضت إلى الأمام نحو مستقبل أوروبي مشترك.

وبعد مرور ١٤ عاما تقريبا على نشوب سلسلة من الحروب في يوغوسلافيا السابقة، وبعد مرور ما يناهز ست سنوات على تدخل حلف شمال الأطلسي لوقف الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان في كوسوفو، يجب أن يكون عام ٢٠٠٥ هو العام الذي نغتنم فيه الفرصة لحل آخر ألغاز يوغوسلافيا السابقة، أي كيف نضمن التعايش السلمي والتسامح المتبادل بين جميع الطوائف في كوسوفو. ولا بد للمؤسسات المؤقتة للحكم الذاتي، وللمؤسسات والشعب في كوسوفو من تحقيق المزيد من التقدم في تنفيذ المعايير ذات الأولوية، ولكن التقدم المبدئي، والتصميم والجهد، وتزايد السرعة، كلها أصبحت واقعا ملموسا. أنني أعول على مجلس الأمن في الاستمرار في جهود المؤسسات وأبناء كوسوفو في عملية تطوير وتشكيل مجتمعهم ومستقبلهم في أوروبا، وكما ذكرت سابقا، من أجل مستقبل كوسوفو الديموقراطية والمستقرة والمتسامحة والمتعددة الأعراق، التي تعيش في سلام مع نفسها ومع جيرانها.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن للسيد نيبويشا كوفيتش، رئيس مركز التنسيق لصربيا والجبل الأسود ولجمهورية صربيا لكوسوفو وميتوهيا.

السيد كوفيتش (صربيا والجبل الأسود) (تكلم بالصربية؛ وقدم الوفد نصا باللغة الانكليزية): أود بادئ ذي بدء أن أحيي المجلس باسم مجلس وزراء صربيا والجبل الأسود وجمهورية صربيا، وأن أعبر عن تقديرنا لفرصة المشاركة في جلسة اليوم لمجلس الأمن بشأن كوسوفو وميتوهيا. وأود أيضا أن أشكر الممثل الخاص للأمين العام على تقريره الشامل.

لقد حاولت، مرة تلو أخرى، أن أسترعي انتباه مجلس الأمن إلى الموقف الصعب للصرب وغيرهم من الجماعات غير الألبانية في كوسوفو وميتوهيا، الذي كثيرا ما افتقر إلى المعالجة الملائمة في التقارير الرسمية القادمة من الإقليم. وفي المحادثات التي أجريتها مؤخرا مع المسؤولين الدوليين، قيل لي إن العالم قد تعب من العودة المتكررة إلى هذه المسألة، وأن كوسوفو وميتوهيا لن تصبح أبدا كسويسرا من حيث معايير المجتمع الديمقراطي الحديث، وبأن من الضروري أن تغير بلغراد نهجها لكي تصعد إلى القطار الذي أوشك على مغادرة المحطة، بنا أو بغيرنا.

وحتى لو جازفت بالتعرض إلى اللوم مرة أخرى، لا يسعني إلا أن أكرر القول بأن ظروف حياة الصرب والجماعات غير الألبانية الأخرى في الإقليم سيئة بصورة غير مقبولة. وقد أشار الأمين العام أيضا دون أي لبس الى تلك

الحقيقة في تقريره الأخير عن الحالة في كوسوفو وميتوهيا. وبهذه المناسبة أيضا، أود أن أعبر عن تقديري للممثل الخاص للأمين العام، الذي، بالرغم من الحملة القوية الألبانية والدولية لتصوير إنجازات المؤسسات المؤقتة المنتخبة حديثا للحكم الذاتي على نحو أفضل مما تستحقه الحالة على أرض الواقع، أصر بثبات على أنه لم يتم حتى الاقتراب من تنفيذ أي من المعايير.

ولا ينبغي البحث عن تبرير هذه الحالة لدى الصرب في كوسوفو أو في بلغراد، بل في المناخ العام السائد في الإقليم، الذي يتسم بنقص النضج السياسي لدى قادة الأغلبية. واسمحوا لي أن أقدم بعض الأمثلة التي تبين بوضوح واقع الحال في كوسوفو وميتوهيا. إن برلمان وحكومة كوسوفو في الحقيقة غير متعددي الأعراق. ولا توجد أية حماية للجماعات غير الألبانية من طغيان تصويت الأكثرية. ولا توجد أية استراتيجية لمعالجة البطالة الواسعة النطاق أو الشروع في الإنعاش الاقتصادي. ولا توجد فرص أمام الصرب وغيرهم من المجموعات غير الألبانية للعمل في القطاع العام، وهناك خلل في توفير الأمن الأساسي للصرب وغير الألبان الآخرين، الذين اقتصرت حرية حركتهم على ''خدمات الحافلات الإنسانية'' وقطار ''حرية الحركة''. إن عملية الخصخصة غير الشرعية المستمرة تشكل أساسا للمزيد من تطهير كوسوفو من الصرب وغيرهم من غير الألبان بواسطة تدابير اقتصادية. والهجمات والحوادث المستمرة ضد الصرب ليست معزولة ولا مدانة، ولا تجري مكافحتها بتدابير فعالة من قبل القيادة السياسية المحلية.

والصرب وغيرهم من غير الألبان محرومون من كل الحقوق اللغوية. وما زالت الممتلكات الصربية تتعرض للنهب بدون حماية من السلطات أو الشرطة المحلية. وليست هناك عودة للأشخاص المطرودين أو النازحين، ولم تبذل أي جهود لتشجيعهم على العودة. ولم تضع السلطات البلدية في كوسوفو وميتوهيا أي خطة أو استراتيجية بشأن العائدين.

ولم تبذل أي جهود لإعادة بناء التراث الثقافي الصربي، وألقي اللوم في ذلك على عاتق الكنيسة الأرثوذكسية الصربية زوراً.

وما زالت كل أشكال الجريمة المنظمة تنتشر في كوسوفو وميتوهيا، وهي ليست متعددة الأعراق فحسب، بل ومتعددة الجنسيات أيضاً. وأصبح فيلق حماية كوسوفو ساحة لتدريب المجموعات المتطرفة من الألبان الملتزمين بالعنف؛ كما أنه يعد عدته لكي يصبح جيشاً، في انتهاك مباشر للقرار ١٢٤٤ (١٩٩٩).

والصرب والطوائف الوطنية الأخرى من غير الألبان لا يثقون عملياً في النظام السياسي والإداري في كوسوفو وميتوهيا؛ إنهم محرومون تماماً من المشاركة في كل العمليات السياسية، كما أنهم مهمشون تماماً ويعاملون كمواطنين من الدرجة الثانية.

ومنذ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠، دأب زعماء بريشتينا والزعماء الألبان على التهرب من الحوار المطلوب مع بلغراد، محاولين إلقاء اللوم على بلغراد. ووسائط الإعلام في كوسوفو وميتوهيا تحض على الكراهية بشكل منتظم وتذيع الأكاذيب عن الصرب والطوائف غير الألبانية الأخرى؛ وهي تبث حملة من أجل استقلال الإقليم، وقلما تذيع شيئاً باللغة الصربية.

ولا وجود لسيادة القانون، والصرب وغيرهم من غير الألبان لا يملكون وصولاً إلى النظام القضائي.

ورغم هذه الأوضاع، فقد اتخذ قرار غير مؤات بفتح النقاش حول مسألة مركز كوسوفو وميتوهيا في المستقبل بحجة أنه لم يعد من الممكن الإبقاء على الوضع الراهن بعد الآن. وبات من المفهوم أن أحداً لا يحبذ إدامة الوضع الراهن

في كوسوفو وميتوهيا، ناهيك عن بلغراد. ولكن، لا بد أن نعي أن تنفيذ الأحكام الرئيسية للقرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) ستكون خطوة كبيرة إلى الأمام، خطوة نخطوها بعيداً عن الوضع الراهن.

وبداهة، فيما يتعلق بأكثر المسائل حساسية بخصوص كوسوفو وميتوهيا – وأعني الحفاظ على طابعها المتعدد الأعراق – لم يقتصر الأمر على عدم إحراز أي تقدم في تطبيق القرار فحسب، بل إن الحالة قد تفاقمت. فطوال ست سنوات تقريباً، تمثل الواقع الجديد لكوسوفو وميتوهيا في أن واحدة من الطوائف الوطنية، الطائفة الصربية، تختفي شيئاً فشيئاً تحت ضغط طائفة الأغلبية وأعمال العنف التي ترتكبها ضدها. وإذا كان ذلك مقياساً مهماً لقياس المعايير في تطبيق سيادة القانون والديمقراطية وحماية الأقليات، فلسنا بصدد وضع راهن في كوسوفو وميتوهيا فحسب، بل أننا بصدد تراجع عام. ولا يمكن إخفاء هذه الحقائق بأي حال من الأحوال. وفي ضوء هذه الحقائق، كيف يمكن أن نفكر في آفاق وضع كوسوفو وميتوهيا في المستقبل على الإطلاق؟

ومنذ نُشرت القوات الدولية في الإقليم في حزيران/يونيه ١٩٩٩ وهي تسعى إلى وضع معايير مجتمع حديث ومتعدد الأعراق وديمقراطي. وقبل ثلاث سنوات، تبلور ذلك النهج لحل مشاكل كوسوفو وميتوهيا وأطلق عليه رسمياً ''المعايير قبل المركز''، الأمر الذي أيدته بلغراد. وبالرغم من التقييم السلبي لتنفيذ تلك المعايير– والمشار إليه أيضاً في تقرير الأمين العام– هناك تقييمات متفائلة بلا مبرر مفادها أنه بعد ست سنوات من النتائج الهزيلة، سيحدث تغيير وتقدم رئيسي في غضون بضعة أشهر، مما يهيئ الظروف للتفاوض على مركز الإقليم في المستقبل.

وفي نفس الوقت، ثمة إيحاءات بأن سياسة ''المعايير قبل المركز'' قد يعاد صياغتها لتصبح ''المعايير والمركز معاً''، الأمر الذي ينطوي على الاعتراف بالفشل من جانب المجتمع الدولي والبحث عن استراتيجية خروج سريع، مع ما يترتب على ذلك من إضرار متعمد فيما يختص بإقامة مجتمع متعدد الأعراق وديمقراطي بحق في كوسوفو وميتوهيا.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة للتأكيد على أنه منذ تولي الحكومة الديمقراطية الحكم في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠، ظل نهج بلغراد كما هو لم يتغير. ونحاول مخلصين، كشركاء مع المجتمع الدولي، الإسهام في إقامة مجتمع متعدد الأعراق وفي بناء الثقة. وفي أعقاب التغييرات الديمقراطية التي طرأت في بلغراد، في عامي ٢٠٠٠ و٢٠٠١، وبمساعدة المجتمع الدولي وبشراكته، أحرزنا معاً نجاحاً كبيراً في التغلب على الأزمة في جنوب صربيا الوسطى. ولكن، عندما حاولنا أن نطبق نهجاً مماثلاً في كوسوفو وميتوهيا، سدت الطرق أمامنا ورُفضت كل مبادراتنا في الحال لكونها جاءت من بلغراد.

إننا ملتزمون بقوة بالمساعدة بطريقة إيجابية حتى يمكن أن تنتهي الأزمة المستمرة منذ شهور في العلاقات مع بريشتينا في أقرب وقت. وأود أن أشير إلى أن هذه الأزمة نشأت نتيجة مذبحة جماعية منظمة ضد الصرب نفذها المتطرفون الألبان في آذار/مارس من العام الماضي. وقد اعتبرنا آنذاك، مثلما نفعل الآن، أن مسألة بقاء الصرب ترتبط ارتباطاً مباشراً بتوفير حماية مؤسسية أكثرفعالية ومصداقية لهم كطائفة في كوسوفو وميتوهيا. ولهذا، ركزنا أنشطتنا على تطبيق اللامركزية بوصفها مسألة بالغة الأهمية تتعلق بالأمن وبالتحول المؤسسي في كوسوفو وميتوهيا. وإذ فعلنا ذلك، ما كنا نود أن ننتقص من أهمية ما يسمى بالمسائل التقنية. مع ذلك، وفي ظروف تعرض الطائفة الوطنية الصربية للخطر الجسدي، تصبح تلك المسائل أقل أهمية، موضوعياً. ولا نعتقد أنه بإعادة إدراج بعض هذه المسائل التقنية في

جدول الأعمال تكون مشكلة اللامركزية قد فقدت أهميتها الأساسية في الإقليم.

وبالنظر إلى ما تقدم، أثرنا مع الممثل الخاص مسألة تنشيط الفريقين العاملين المعنيين بالأشخاص المفقودين والمختطفين وبالطاقة، وسعينا إلى الشروع في عملية إعادة بناء الكنائس والأديرة التي تضررت أو دمرت خلال موجة العنف في العام الماضي. وسيعقد اجتماع الفريق العمل المعني بالأشخاص المفقودين والمختطفين في بلغراد يوم ١٠ آذار/مارس، ونأمل أن يسهم هذا الاجتماع في تسوية تلك المسألة الحساسة والإنسانية بالدرجة الأولى.

ولقد اتخذت بعض الخطوات أيضاً لبدء عمل الفريق الرفيع المستوى المعني بالأمن، وكذلك الأفرقة العاملة المعنية بتطبيق اللامركزية والنقل والعائدين. ونأمل أن تظهر النتائج الأولية خلال الأسابيع القليلة القادمة. وأود أن أغتنم هذه الفرصة للتأكيد مرة أخرى على أن بلغراد، رغم كل ذلك، تقف على استعداد للمشاركة الكاملة في كل العمليات في كوسوفو وميتوهيا- على قدم المساواة من بداية كل عملية إلى نهايتها، بما في ذلك عملية اللامركزية.

فلنرجع، أخيراً، إلى الصورة المجازية الشعبية، التي كثيراً ما لجأنا إليها في الآونة الأخيرة لوصف العملية التي تتكشف ملامحها في كوسوفو وميتوهيا. فإلى أين يتجه القطار – الذي أشرت إليه في مستهل بياني هذا؟ فإن كانت وجهته النهائية هي أوروبا وليس اعتباره قطاراً محلياً، فينبغي له أن يسمح لنا بالانطلاق بسرعة نحو التنفيذ الكامل لجميع معايير الدول الأوروبية الحديثة وإلى العضوية الكاملة في الاتحاد الأوروبي. وينبغي ألا يتوقف القطار في المحطات الفرعية، التي يلحقه فيها الضرر في بلوغ معايير المجتمع المتعدد الأعراق بحق، وحيث يجري رسم حدود دولة أحادية العرق. فإذا كانت الوجهة هي أوروبا من دون تنازلات، فإن بلغراد ستكون على متن ذلك القطار.

السيدة لوج (الدانمرك) (تكلمت بالانكليزية): أود، أولا وقبل كل شيء، أن أرحب في المجلس بالسيد سورين ييسين – بيترسن، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو. إنني أشكره على إحاطته الإعلامية الشاملة والجديرة بالاهتمام والمشجعة. وهذه هي المرة الثانية فقط التي يقدم فيها السيد ييسين – بيترسن تقريرا للمجلس، ونحن بالفعل مفعمون بالاحترام للنتائج الجديرة بالاهتمام التي حققها حتى الآن.

سيدلي ممثل لكسمبرغ بعد وقت قصير ببيان بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي. والدانمرك تؤيد ذلك البيان تأييدا تاما.

وأود أن أعرب عن امتناني للأمين العام على تقريره المعروض علينا اليوم (S/2005/88)، الذي يتضمن التقييم الفني الفصلي الثاني بشأن استيفاء المعايير المتعلقة بكوسوفو. وسنناقش تقييما ثالثا في أيار/مايو. وبالتالي، فإننا عند نقطة منتصف الطريق في هذه العملية الأساسية ولكن الدقيقة، التي ستؤثر تأثيرا حاسما على مستقبل كوسوفو وفي الواقع على استقرار ورفاه المنطقة الواسعة لجنوب شرقي أوروبا. والأمر الذي يدعو إلى التشجيع هو أن التقرير يبرز التقدم الملموس الذي أحرز في الفترة المشمولة بالتقرير، ونحن نرحب بذلك. وينبغي الإشادة ببعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو وبالممثل الخاص، ولكن ينبغي الإشادة أيضا بالحكومة الجديدة، التي أظهرت التزاما وتصميما حقيقيين.

بيد أن من الملاحظ وربما من المتوقع أن التقرير يخلص إلى أن التقدم المحرز في هذه المرحلة في بعض المجالات الرئيسية يبقى غير كاف وأن هناك حاجة إلى المزيد من العمل. وقد نكون عند نقطة منتصف الطريق في الوقت، ولكننا لم نبلغ بعد منتصف الطريق في التنفيذ. وبالتالي فإن

من المهم أن يولي مجلس الأمن اليوم دعمه الكامل للممثل الخاص ولموظفيه في جهودهم الجديرة بالإعجاب لمواصلة المسيرة. وأي مشارك في تنفيذ المعايير لا يسعه أن يبطئ الآن. ولا بد من المحافظة على الزخم، وينبغي المحافظة بشكل صارم على التركيز على المعايير ذات الأولوية الخاصة بسيادة القانون وحرية التنقل وعمليات العودة وتشغيل المؤسسات المحلية والأمن. وبتلك الطريقة، فإن هدفنا الشامل لتأمين كوسوفو المتعددة الأعراق سيبقى باستمرار نصب أعيننا.

ومع توقع اتخاذ قرار قريبا بشأن الاستعراض الشامل لمنتصف العام، فإننا في الأشهر المقبلة سنتابع عن كثب وسنقيس الالتزام السياسي بعملية المعايير لمؤسسات الحكم الذاتي المؤقتة والالتزام السياسي لطوائف أبناء كوسوفو بصورة عامة. وبشكل واقعي، فإن المؤشرات الـ ٤٠٠ أو نحو ذلك التي حددت في خطة تنفيذ المعايير سيستغرق استيفاؤها بالكامل بضعة أعوام. ولكننا دون إظهار واضح للإرادة السياسية والقدرات الإدارية على فعل ذلك لن نتمكن من تجاوز المرحلة الحالية.

وفي ذلك الصدد، نناشد جميع السلطات والطوائف في كوسوفو أن تشارك في الحوار وفي تنفيذ المعايير. وعدم توفر الرغبة المستمر لدى صرب كوسوفو في فعل ذلك يبعث على القلق، ويؤدي إلى نتائج عكسية بالنسبة لهم أنفسهم ولا يساعد العملية. ولا يمكن تحميل المؤسسات المؤقتة المسؤولية عن حالات التأخير التي سببها رفض صرب كوسوفو المشاركة في العملية. وتتحمل بلغراد وقادة الرأي الآخرون في كوسوفو نصيبهم العادل من المسؤولية عن معالجة تلك الحالة. وأرحب بحقيقة أن بلغراد قررت استئناف الحوار المباشر مع بريشتينا وأن الفريق العامل المعني بالأشخاص المفقودين سيجتمع في بداية شهر آذار/مارس.

وينبغي أن تتاح لمؤسسات الحكم الذاتي المؤقتة فرصة حقيقية لإظهار قيمتها. ونؤيد المزيد من نقل جميع الاختصاصات التي لا تنطوي بشكل مباشر على السيادة من بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو إلى المؤسسات المؤقتة. وينبغي أن يرافق ذلك محاسبة أكبر والمزيد من بناء القدرات. وفي المجالات الأخرى، ينبغي مشاورة المؤسسات المؤقتة بغية خلق إحساس بالملكية المحلية.

وتشكل اللامركزية عنصرا هاما بقدر مماثل في المضي قدما، إذ أنها أمر أساسي في تشكيل أساس للإندماج السياسي لطوائف الأقليات ولحل الهياكل الموازية. ونؤيد خطة اللامركزية لبعثة الإدارة المؤقتة والمؤسسات المؤقتة، بينما نناشد بلغراد أن تضطلع بالدور الاستشاري لصرب كوسوفو الذي خصص لها في هذه المناقشات.

وشدد الممثل الخاص، في إحاطته الإعلامية الأخيرة لمجلس الأمن قبل ثلاثة أشهر، على أنه سيتعين على المجتمع الدولي قريبا أن يمضي إلى أبعد من إدارة كوسوفو بوصفها ”عملية انتظار“. وتشارك حكومتي في ذلك الرأي. ولكن بدء المحادثات ليس تلقائيا. وبينما قد لا تشكل إعادة إدماج كوسوفو في صربيا أو التقسيم الإقليمي لكوسوفو إلى منطقتين صربية وألبانية تسويتين مجديتين، فإنه لا توجد نتائج محددة مسبقا لتلك المحادثات. وأي نتائج ستكون مشروطة بشكل أساسي بقدرة السلطات على تأمين كوسوفو الديمقراطية المتعددة الأعراق.

ونظرا لأن أي تسوية ينبغي أن تستند إلى أوسع قبول ممكن على الصعيد المحلي وفي بلغراد على حد سواء، فإننا نأمل أن تشارك جميع الأطراف بروح بناءة. كما أن الأمر الحاسم لتلك العملية سيكون بذل مسعى للتعامل بكفاءة مع الحالة الاقتصادية القاتمة لكوسوفو. ومن المهم للجهود الرامية إلى تأمين النمو الاقتصادي والتوظيف في

كوسوفو أن تحظى بعثة الإدارة المؤقتة بإمكانية الوصول إلى مؤسسات الإقراض الدولية. وسيساعد توضيح حقوق الملكية، وفي مرحلة لاحقة، توضيح مركز كوسوفو المستقبلي على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر الذي تمس الحاجة إليه. وبشكل عام، ربما لن يوفر الإطار اللازم لتضييق الفجوة الاقتصادية مع بقية أوروبا سوى إتباع نهج إقليمي نحو التنمية الاقتصادية ومنظور أوروبي مشترك طويل الأجل.

أخيرا، أود أن أشدد على أن هناك متطلبا أساسيا دون قيد أو شرط للمحافظة على الزخم الايجابي الذي نشهده الآن في كوسوفو هو صون الأمن بل وتعزيزه. وقد تحسن توفير الأمن في كوسوفو بقدر كبير منذ آذار/مارس الماضي. ونسلم بذلك ونرحب به. ولكن بينما يتم التصدي بنجاح للمسائل الصعبة للامركزية وإعادة بناء مجتمع متعدد الأعراق، وبينما يتم استدعاء من يشتبه في كونهم مجرمي حرب إلى المحكمة الدولية ليوغوسلافيا في لاهاي، وبينما تقترب المحادثات بشأن المركز، يمكن أن يتعرض الأمن للضغط. ويحذرنا بعض المراقبين من إمكانية اندلاع أعمال عنف بين الطوائف. فلنأمل أنهم يبالغون في الإرجاف.

ولكن إذا حدث ذلك السيناريو، فلن يكون هناك مجال للتوفيق أو للقبول الواقعي بالإفلات من العقاب. وتجري محاكمة المجرمين المسؤولين عن أعمال الشغب التي وقعت في آذار/مارس العام الماضي، وينبغي أن يكون المجتمع الدولي ثابتا بقدر متساو فيما يتعلق بالحالات التي قد تنشأ في المستقبل.

إن كوسوفو تدخل فترة حاسمة، وبالتالي فإن من المهم على نحو خاص أن يتم تأمين كل التحركات السياسية بالمستوى المناسب من الاستعداد العسكري واستعداد الشرطة. وأظهرت الشرطة التابعة لبعثة الإدارة المؤقتة ودائرة شرطة كوسوفو مهارة كبيرة وروحا مهنية في معالجة الحالات الصعبة – على سبيل المثال، خلال زيارة الرئيس الصربي تاديتش إلى كوسوفو. وعززت قوة كوسوفو قدراتها للعمليات، ونحن نرحب باعتزام منظمة حلف شمال الأطلسي المحافظة على تواجدها القوي بغية التصدي للتحديات التي قد تنشأ. وينبغي لمجلس الأمن أن يوضح بشكل قاطع أنه لن يسمح لأي جماعة بتحقيق مكاسب سياسية من خلال الأعمال الاستفزازية أو من خلال أعمال العنف أو التهديد بها.

لذلك فإننا، استنادا إلى ما سمعناه هنا اليوم، وبأقوى إحساس بالتفاؤل والتقدم، نناشد المجلس والأمين العام والممثل الخاص مواصلة المسيرة بثبات والمحافظة على سرعة تنفيذ المعايير بينما نمضي في ما قد يثبت أنه عام حاسم جدا بالنسبة لكوسوفو.

السيد دنيسف (الاتحاد الروسي) (تكلم الروسية): إن وفدنا ممتن للأمين العام على تقريره عن عمل بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، وللسيد سورين بيسين – بيترسن، رئيس البعثة، على إحاطته الإعلامية الشاملة بشأن الحالة في الإقليم. نذكر أيضا مشاركة رئيس مركز التنسيق في صربيا والجبل الأسود وجمهورية صربيا لكوسوفو وميتوهيا، السيد كوفتيش.

إن التقييمات الواردة في التقرير وفي البيان الذي أدلى به الممثل الخاص للأمين العام تعبر إلى حد كبير عن رأينا في العمليات الجارية في كوسوفو وصربيا والجبل الأسود. وعلى الرغم من تحقيق بعض أوجه التقدم، إلا أن التقدم المحرز في تنفيذ المعايير في كوسوفو يظل، حتى الآن، غير متساو.

ومثلما يذكر التقرير، لم يتم حتى الآن تنفيذ أي من المعايير الثمانية. ونتفق مع وجهة نظر الأمين العام بأن التقدم الحقيقي في تنفيذ المعايير في كوسوفو لن يصبح ممكنا إلا إذا

انعكست بيانات ونوايا زعماء الإقليم السياسيين في إجراء ملموس وفعال يؤدي إلى نتائج جيدة.

وتثبت عدم مشاركة صرب كوسوفو في أنشطة المؤسسات المؤقتة للحكم الذاتي في الإقليم أن كوسوفو لا تزال بعيدة عن التصدي للتحديات الرئيسية المتمثلة في استحداث مجتمع ديمقراطي ومتعدد الأعراق. ويظل مستوى ثقة الأقلية بالمؤسسات المؤقتة للحكم الذاتي لكوسوفو منخفضا. وعلاوة على ذلك، يزيد من مخاوف المجتمعات المحلية غير الألبانية جميع أنواع الأحداث التي لا تلقى رد فعل على النحو المناسب من الزعماء السياسيين المحليين. ولا تتخذ سلطات الإقليم الإجراء الضروري لمقاضاة المسؤولين عن الجرائم المرتكبة بسبب العرق، ولوضع نظام لرصد انتهاكات قوانين اللغة، أو لاستحداث ثقافة تتمثل في احترام حقوق الإنسان والتسامح، وخاصة في ما بين شباب كوسوفو.

وتظل الجهود غير كافية لتسريع عملية العودة. ونحن مقتنعون بأنه يجب على المؤسسات المؤقتة للحكمة الذاتي أن تتخذ اليوم خطوات عملية ملموسة لتهيئة ظروف من شأنها أن تشجع الأقليات على التعاون مع سلطات الإقليم وعلى المشاركة في جميع الأنشطة الحالية في كوسوفو. ومثلما يذكر التقرير وبحق، يجب على مجتمع الأغلبية أن يستحدث مناخا يمكن فيه لأعضاء مجتمعات الأقليات، ولا سيما صرب كوسوفو، أن يثقوا من إمكانية البقاء هناك. ومن شأن إعادة إمداد مناطق صرب كوسوفو بالطاقة سريعا أن تكون لها أهمية سياسية وإنسانية كبيرة.

ومثلما نرى، تتضمن المهام ذات الأولوية للمؤسسات المؤقتة للحكم الذاتي في كوسوفو تحقيق نتائج ملموسة في المجالات ذات الأولوية مثل توفير الأمن، وحرية التنقل، والحقوق المساوية للأقليات العرقية، وأيضا إعادة البناء بعد شهر آذار/مارس والإسراع في عودة اللاجئين وعودة الأشخاص المشردين من المجتمع المحلي غير الألباني.

وبالطبع، مثلما يحذر الأمين العام بحق، فإن أي اندلاع لأعمال عنف مثل التي حدثت في كوسوفو في آذار/مارس ٢٠٠٤، من شأنه أن يكون خطوة إلى الخلف في عملية إيجاد تسوية سلمية.

واسمحوا لي أيضا أن ابرز نقطة محددة أخرى. نرى أنه من الأهمية بمكان لتطبيع العلاقات في ما بين الأعراق في الإقليم أن يتم ترميم المواقع الدينية والثقافية والتاريخية، بالتعاون البناء من الكنيسة الأورثوذكسية، وهي المواقع التي أصيبت بأضرار أو دمرت أثناء اندلاع أعمال العنف التي وقعت في آذار/مارس ٢٠٠٤.

وبصراحة، هناك شيء لا نفهمه حق الفهم. فقد دهشنا لسماع بيانات مفادها أن الكنيسة الأورثوذكسية الصربية قد اختارت ألا تشارك في جهود إعادة الإعمار هذه. وفي هذا الوضع الدقيق جدا، نعتقد أن بعثة الم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو يمكنها أن تؤدي دورا خاصا في المساعدة على إيجاد خيار مقبول من الطرفين لحل هذه المشكلة التي تواجهها المؤسسات المؤقتة للحكم الذاتي والكنيسة الأورثوذكسية الصربية.

وعلاوة على ذلك، نعتقد أن إشراك بلغراد في عملية المفاوضات من شأنه أن يساعد على إيجاد حل للمشاكل العديدة ذات الأولوية للأقليات العرقية في الإقليم. وشأننا شأن الأمين العام، نحيط علما بالاقتراح الذي قدمته بلغراد مؤخرا باستئناف الحوار المباشر في ما بين الخبراء حول الأشخاص المفقودين وحول الطاقة. ولن تؤدي المشاركة البناءة من جميع الأطراف إلا إلى استعادة الثقة وإحلال المصالحة في ما بين المجتمعات المحلية.

إن إصلاح الحكومة المحلية مهم لتطبيع الحالة في كوسوفو. ونعتقد أنه من الملائم استمرار ممارسة التشاور بشأن اللامركزية ضمن إطار اجتماع شهر أيلول/سبتمبر الذي عُقد في فيينا، أي بمشاركة ممثلي البعثة والمؤسسات المؤقتة للحكم الذاتي في كوسوفو وصرب كوسوفو وبلغراد وفريق الاتصال. وهذا مفيد على نحو خاص نظرا للحاجة إلى قيام تفاعل بناء بين بعثة الأمم المتحدة والمؤسسات المؤقتة للحكم الذاتي مع صرب كوسوفو ومع بلغراد.

ونرحب بالتقدم المحرز في حل الصعوبات الاقتصادية في كوسوفو. ونحيط علما بالإشراف المتزايد على نظام المعاشات التقاعدية وعلى القطاع المصرفي في الإقليم، وفضلا عن حقيقة أن عملية الخصخصة تتواصل، وأنه هناك عموما قدر من بناء قدرات المؤسسات المؤقتة للحكمة الذاتي في القطاع الاقتصادي.

ومع ذلك، ينبغي لتحديد سلطة إضافية لمؤسسات الحكم الذاتي المؤقتة أن يصحبه قدر أكبر من المساءلة وقدر أكبر من الرقابة الفعالة على أنشطتها من جانب رئيس البعثة. وعلى نحو خاص، ينبغي فرض جزاءات ملائمة ضد الأشخاص الذين تتعارض أعمالهم مع المهام المحددة في معايير كوسوفو. ونرى أن النتيجة التي توصل إليها الأمين العام ومفادها أن القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) هو المنهاج السياسي الأساسي من أجل التوصل إلى تسوية في كوسوفو تتصف بأهمية استثنائية. ونظل ملتزمين باستراتيجية الأمين العام الشاملة لكوسوفو وأيضا بالتأييد الكامل والثابت لسياسة المعايير قبل المركز.

ولن يمكن تحقيق استقرار دائم في الإقليم إلا بوجود استراتيجية دولية متفق عليها، يؤدي مجلس الأمن الدور القيادي فيها. ونرى أن مبادرة رومانيا إلى إرسال بعثة من مجلس الأمن إلى كوسوفو قبل التقييم التالي مفيدة للغاية، كي يتمكن أعضاء المجلس من الحصول على معلومات مباشرة لتكوين صورة موضوعية عن الحالة في الإقليم.

ونؤمن إيمانا راسخا بأنه لا يمكن أن تكون هناك وسيلة آلية للبدء بالعملية السياسية المقبلة لتحديد المركز المستقبلي للإقليم بدون إحراز تقدم حقيقي في تنفيذ المعايير الديمقراطية، وبدون أن يتخذ مجلس الأمن قرارا محددا في ذلك الصدد.

إن روسيا مستعدة، من جانبها، أن تتعاون تعاونا وثيقا جدا مع الأمين العام ومع ممثله الخاص، ومع رئيس بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، السيد جيسن – بيترسن، وأيضا مع الشركاء في فريق الاتصال، لصالح تعزيز الاستقرار والأمن لجميع سكان الإقليم.

السيد كيتاوكا (اليابان) (تكلم بالانكليزية): سيدي الرئيس، أود أن أشكركم على عقد جلسة اليوم العلنية. وأود أيضا أن أشكر الممثل الخاص للأمين العام، السيد سورين جيسن – بيترسن، على إحاطته الإعلامية، التي وجدتها مفيدة جدا وزاخرة بالمعلومات. ونحن على دراية تامة بأن جلسة اليوم لها تبعات مهمة على الاستعراض الشامل المقبل لتنفيذ المعايير المخطط إجراؤه في منتصف هذا العام.

وترحب اليابان بتشكيل الحكومة الائتلافية للمؤسسات المؤقتة للحكم الذاتي على نحو سلس نسبيا، على أساس نتائج الانتخابات التي أجريت في شهر تشرين الأول/أكتوبر المنصرم، باعتبار ذلك دليلا على النضوج السياسي في كوسوفو، وهو ما نوه به الأمين العام أيضا. ونود أن نشيد بالجهود الاستباقية التي تبذلها المؤسسات المؤقتة للحكم الذاتي من أجل تنفيذ المعايير، ونرحب بإحراز تقدم محدود صوب تنفيذ المعايير، وصحبته خطوات ملموسة جديرة بالإشارة في مجالات عدة.

لكن اليابان تعترف بأن تحديات كثيرة ما زال يتعين على مؤسسات الحكم الذاتي المؤقتة أن تتغلب عليها في تنفيذ المعايير. وعلى وجه التحديد، أشعر بالقلق من أن التقدم يعرقَل في مجالات حرية تنقل الأقليات والعودة المستدامة. ولئن كنت أود أن أعرب عن تقدير اليابان لجهود الأطراف المعنية كافة، مثل قوة كوسوفو، لصون الأمن كشرط مسبق لتنفيذ المعايير، فمن المهم التنويه بأن مشاعر الخوف التي تراود الأقليات تشكل عقبة كبيرة في طريق تنفيذها. لذلك، أود أن أحث الزعماء السياسيين في كوسوفو بقوة على اتخاذ زمام مبادرات أكثر لتبديد مشاعر الخوف.

ومن ذلك المنظور، تدعو اليابان المؤسسات المؤقتة إلى المشاركة في مبادرة الحوار فيما بين الطوائف بغية إعادة بناء الثقة والطمأنينة. ونتوقع، عن طريق هذه الجهود، مزيدا من المشاركة من جانب صرب كوسوفو في عملية تنفيذ المعايير. وسيكون لهذه الجهود أيضا تأثير بتذكيرنا بأن تنفيذ المعايير يجب أن يعود بالفائدة على أهالي كوسوفو كافة.

وحسبما أفاد الأمين العام، تقدر اليابان التقدم المحرز في المناقشات حول اللامركزية. ومما يتسم بالأهمية في هذا الصدد نتائج المشاريع النموذجية التي من المقرر أن تنفذ في آذار/مارس في العديد من المؤسسات دون مستوى البلدية، بما فيها مؤسسة في منطقة يقيم فيها صرب كوسوفو. وأود أن أكرر طلبي هنا ببذل جهود متضافرة من جانب جميع زعماء كوسوفو السياسيين في هذا المشروع. وفي الوقت ذاته، يجب على سلطات بلغراد أن توقف مساعدتها للهياكل الموازية وأن تشجع كل صرب كوسوفو على المشاركة في العملية السياسية في كوسوفو، بما فيها المناقشات حول قضية اللامركزية.

وتبين مؤشرات الاقتصاد الكلي أن كوسوفو تمر بمرحلة انتعاش هادئة. لكننا إذ نلاحظ أن معدل البطالة يظل عاليا، وأن معدل الفقر يرتفع، فإننا لا نزال نرى أن الحالة الاقتصادية في كوسوفو تظل خطيرة. ونتوقع أن يبذل السيد يواكيم روكر، الرئيس الجديد للركيزة الرابعة لبعثة الإدارة المؤقتة، بالتعاون مع المؤسسات المؤقتة، أقصى الجهود لتحقيق التنمية الاقتصادية من خلال خصخصة الشركات الاشتراكية الملكية وصياغة وتنفيذ خطة للتنمية الاجتماعية.

وتشاطر اليابان الرأي المعرب عنه في تقرير الأمين العام بأن عدم توفر الكهرباء بصورة منتظمة يعول عليها يشكل قيدا خطيرا يعوق تنمية كوسوفو. ولكن لئن كان توفر الطاقة الكهربائية بصورة مستقرة أساسيا للتنمية الطويلة الأمد في كوسوفو، آخذين في الاعتبار أن الكهرباء حاجة أساسية لسكان المنطقة، فإن إصلاح قطاع الطاقة في كوسوفو لا يجوز تسييسه. واليابان تدعو جميع الأطراف المعنية إلى السعي إلى حل لهذه القضية بجد وإخلاص.

لقد استضافت اليابان المؤتمر الوزاري المعني بتوطيد السلام والتنمية الاقتصادية لغرب البلقان في نيسان/أبريل الماضي، وتواصل الآن أنشطة المتابعة لذلك الاجتماع. ونود أن نؤكد من جديد التزامنا بالمنطقة، بما في ذلك عزمنا على تقديم المساعدة، بالتعاون مع المجتمع الدولي، للدفع قدما بخطة تنفيذ معايير كوسوفو. واليابان بصفتها عضوا في مجلس الأمن، تود أن تعرب عن استعدادها للمشاركة بروح بناءة في الاستعراض الشامل للمعايير المقرر إجراؤه في منتصف سنة ٢٠٠٥.

السيد ميورال (الأرجنتين) (تكلم بالإسبانية): بادئ ذي بدء أود أن أشارك المتكلمين السابقين في تقديم الشكر للممثل الخاص للأمين العام، السيد سورين بيسين – بيترسن، على إحاطته الإعلامية المستفيضة عن الأنشطة التي اضطلعت بها بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو (بعثة الإدارة المؤقتة)، وفقا لقرار مجلس الأمن ١٢٤٤

(١٩٩٩)، وعن الأحداث التي وقعت في كوسوفو بين ١ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٤ و ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥.

يود وفدي أن ينوه بالعلامات الايجابية التي أبرزها تقرير الأمين العام عن التقدم في تنفيذ استراتيجية شاملة متكاملة. ونتفق مع تقييم التقرير بأن الاهتمام المتزايد بتنفيذ المعايير من جانب مؤسسات الحكم الذاتي المؤقتة والجهود المبذولة لكفالة سير التنفيذ – مثل تشكيل حكومة ائتلافية في أعقاب انتخابات تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤ والمظاهرات العامة دعما للمعايير – كلها علامات مشجعة.

ودون التقليل من أهمية ذلك، لا يسعنا إلا أن نذكر أن نفس التقرير يقول إن أيا من المعايير الثمانية لم ينفذ تنفيذا كاملا. لذا فإننا نحث المؤسسات المؤقتة والزعماء السياسيين وأعضاء كل الطوائف على بذل كل جهد ممكن لكفالة الاستيفاء الفعال للمعايير. وفي ذلك السياق، نشارك الأمين العام في النداء الذي وجهه إلى صرب كوسوفو بالمشاركة بروح بناءة في مؤسسات وعمليات كوسوفو وبوجوب أن تشجع السلطات الصربية هذه المشاركة حتى يشارك صرب كوسوفو في عملية إصلاح الحكم المحلي.

إضافة إلى ذلك، نؤمن بأن على المؤسسات المؤقتة أن تتخذ تدابير ملموسة لتيسير عودة الأشخاص المشردين. وعلى طائفة الأغلبية أن تهيئ جوا يشعر فيه أعضاء طوائف الأقليات، وعلى وجه التحديد صرب كوسوفو، بقدر كاف من السلامة للعودة والبقاء في كوسوفو. وعلى السلطات الصربية أيضا أن تشجع تلك العملية. وعلاوة على ذلك، نؤمن بأن طائفة الأغلبية يجب أن تسهل الإجراءات التي من شأنها أن تهيئ الظروف المطلوبة لمشاركة أوسع من جانب مجموعات الأقليات في جميع جوانب الحياة في كوسوفو، خاصة عن طريق تعزيز ثقتهم بالنظم السياسية والإدارية ومشاركتهم في العملية السياسية. وإننا نشعر بأن هذا أمر جوهري.

ومن المثير للقلق أيضا رؤية أنه لا تزال توجد هياكل موازية في قطاعي الصحة والتعليم. لذا فإننا نطالب بالتوصل إلى حلول توفيقية والتعاون بين الذين يتحملون مسؤولية خلق وتعزيز مجتمع مستقر متعدد الأعراق.

ونعرف أن هذا لا يمكن تحقيقه ما دامت طوائف الأقليات تشعر بالقلق حول سلامتها وحريتها في التنقل، وما دام تشجيع التفاعل مع أفراد طائفة الأغلبية معدوما. إن الافتقار إلى هذا التفاعل يؤدي لا محالة إلى زيادة الانقسامات الطائفية الموجودة فعلا. وبالإضافة إلى ذلك، تتعاظم تلك المخاوف ومشاعر القلق نتيجة حوادث معزولة لا تجري دائما إدانتها. ومرة أخرى، ندعو الحكومة إلى أن تتخذ التدابير الضرورية للمعاقبة على الجرائم العرقية، وأن تنشئ نظاما يعاقب على انتهاكات قوانين اللغات ويروج لثقافة قوامها حقوق الإنسان، وأن تنفذ المبادئ التوجيهية والمعايير التي أقرتها بعثة الإدارة المؤقتة فيما يتعلق باحترام حقوق الأقليات.

أخيرا، يود وفدي أن يسترعي الانتباه إلى الحاجة إلى الوفاء بما تبقى من أهداف المعايير ذات الأولوية في الميدان الاقتصادي. إن تهميش طوائف الأقليات من حيث الحصول على فرص العمل والأعمال المدرة للدخل لن يساعد على قيام كوسوفو المتعددة الطوائف القابلة للاستدامة.

وفي هذا السياق، فإننا نثق بالتزام الحكومة الجديدة ورئيس الوزراء راموش هاراديناج بالإبقاء على الإرادة السياسية للحفاظ على معايير كوسوفو كمسألة ذات أولوية، ولتصحيح أوجه عدم المساواة التي ما زالت مستمرة.

السيد باخا (الفلبين) (تكلم بالانكليزية): نحن أيضا ممتنون للممثل الخاص للأمين العام، السفير جيسين — بيترسن

على إحاطته الإعلامية الشاملة. ونقدر التقدم المحرز في بعض المجالات، التي شرحها لنا السيد جيسين — بيترسن هذا الصباح. وبالرغم من ذلك، وعند محاولة حل مشكلة مثل كوسوفو، فقد حان الوقت لكي نواجه بعض الحقائق.

أولا، تعتبر كوسوفو بوجه خاص محمية للأمم المتحدة طوال السنوات الست الماضية. وبالرغم من أن مجلس الأمن تريّث كثيرا حيال الصراع في كوسوفو، إلا أن هذه المشكلة ما زالت مشكلته بشكل كبير. ولا يمكن أن تظل كوسوفو محل إهمال دولي إلى ما لا نهاية. ثانيا، في ظل الظروف الراهنة، لا أعتقد أن عودة كوسوفو إلى حكم بلغراد، أو تقسيمها، أو أي احتمال لتوحدها مع ألبانيا أمر مطروح على بساط البحث أو يمكن دعمه. ثالثا، لا يستطيع ألبان كوسوفو ولا صرب كوسوفو ولا بلغراد أن يعتمدوا مواقف أكثر توفيقا بين الأطراف.

لقد استمعنا هذا الصباح إلى تقييمات متفاوتة عن الوضع في كوسوفو. إن المشكلة بالنسبة إلى بعض الوفود، ولا سيما وفد الفلبين، ليست مجرد الأمور التي لا نعرفها حتى الآن، ولكن الأمور التي نعرفها ومن الممكن ألا تكون حقيقية. ولذلك فإنه، في ظل الظروف الراهنة، تصبح البعثة المقترحة إلى كوسوفو ضرورية.

ونعتقد أنه قد حان الوقت لكي يبدأ المجتمع الدولي العمل بشكل حاسم. فلمنظمة حلف شمال الأطلسي، التي تابعت الحرب، ولمجموعة الثمانية، التي تفاوضت بشأن السلام، دور أساسي للاطلاع به. وينبغي لمجلس الأمن ألا يسمح بأن تظل مشكلة كوسوفو معلّقة بغير حل لفترة أطول من ذلك.

وينبغي أن يتمكن الأعضاء الستة في فريق الاتصال من وضع خارطة طريق لكوسوفو تكون أكثر قابلية للتطبيق. ومع ذلك إن أربعة من أعضاء فريق الاتصال هم أعضاء دائمون في هذا المجلس، والعضوان الآخران لهما مشاعرهما الخاصة في ما يتعلق بمسألة العضوية الدائمة في المجلس.

أعتقد أن الوقت أمر جوهري في هذا الصدد. إن تكرار الانتفاضة القاتلة التي وقعت في آذار/مارس من العام الماضي شيء غير مرغوب فيه، ولكنه احتمال قائم إذا ما استمرت حالة عدم اليقين على ما هي عليه الآن. فالحالة الاقتصادية، كما وصفها هذا الصباح الممثل الخاص للأمين العام، يمكن أن تكون قنبلة موقوتة وينبغي نزع فتيلها بأسرع ما يمكن. ووقوع سلسلة من الحوادث، مثل تلك التي وقعت في آذار/مارس ٢٠٠٤، يمكن أن يفسد ما تحقق من أجل كوسوفو عن طريق منظمة حلف شمال الأطلسي والاتحاد الأوروبي والحكومة في كوسوفو وبعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو. إن انفجارا آخر مثل الذي حدث في آذار/مارس ٢٠٠٤ يمكن أن يطلق العنان لحرب أخرى قد تسبب عدم استقرار على الصعيد الإقليمي. وحتى بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو المؤهلة جيدا قد لا تكون قادرة على احتواء تصعيد قد يسببه مثل هذا الانفجار.

ولذلك، فإن عملية لتحديد مستقبل الوضع في كوسوفو، بضمان حقوق الأقلية وحقوق الإنسان الأخرى في الوقت المناسب، تعتبر نهجا جذابا. وإننا ممتنون لمعرفة أن تلك العملية يمكن أن تبدأ في منتصف هذا العام. ويتمثل التحدي الذي يواجهه المجلس في أن يضمن مشاركة جميع الأطراف المهمة في تلك العملية.

السيد بعلي (الجزائر) (تكلم بالفرنسية): أود أن أتقدم بالشكر للسيد سورين جيسين — بيترسن على عرضه الممتاز لتقرير بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، وأن أشيد من خلاله بأعضاء بعثة الأمم المتحدة على العمل الرائع الذي أنجزوه في هذا الميدان.

إن نظر المجلس اليوم في التقرير المرحلي المدرج في جدول أعماله يسمح لنا بتقدير التقدم المحرز – وإن كان محدودا بالطبع، ولكنه هام – في عملية تحقيق الاستقرار في كوسوفو وتطبيع الوضع العام هناك.

ويرحب وفد بلدي بإنشاء الحكومة الائتلافية عقب الانتخابات التي أجريت في تشرين الأول/أكتوبر الماضي، كما يرحب بالتزامها بالمضي قدما على طريق الإصلاح، أو تعزيز المؤسسات المحلية، وتنفيذ المعايير الرسمية في كوسوفو. إن التزام قادة كوسوفو بالانتهاء بسرعة من إعادة بناء الممتلكات والبنية الأساسية الاجتماعية والتعليمية التي تضررت خلال الأحداث الشائنة التي وقعت في العام الماضي، وتصميمهم على إعادة إطلاق عملية عودة المشردين، هما تطور إيجابي. كما أن ذلك الالتزام مؤشر لبداية عملية انفراج وتحسن في الأوضاع بما يخدم مصالح الجميع على أفضل وجه.

ومع ذلك، يظل هذا التقدم غير كاف إزاء المعايير التي حددها المجتمع الدولي وتوقعات السكان المحليين بتحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية. وعلاوة على ذلك، فإن عدم مشاركة صرب كوسوفو في العملية الديمقراطية يظل مصدر قلق للمجتمع الدولي وعقبة رئيسية أمام إنشاء كوسوفو ديمقراطية ومتسامحة ومتعددة الأعراق.

ونغتنم هذه الفرصة لكي نؤكد مرة أخرى مناشدتنا جميع الأطراف أن تشارك بشكل كامل في جهود بناء الثقة وأن تعزز العلاقات وتشجع المصالحة بين جميع سكان كوسوفو. إن تحقيق تلك الأهداف يقع بشكل رئيسي على عاتق قادة وشعب كوسوفو، ولا تقل عن ذلك مسؤولية المجتمع الدولي عن تهيئة جميع الظروف اللازمة من أجل التنفيذ الشامل والناجح للمعايير الرسمية والمضي قدما، في أقرب وقت ممكن، في بحث المسألة الأساسية المتعلقة بالوضع النهائي لكوسوفو.

السيد تريسي دا فونتورا (البرازيل) (تكلم بالانكليزية): أود أن أتقدم بالشكر إلى الممثل الخاص، السيد جيسين – بيترسن، الذي أعطانا معلومات دقيقة حول الوضع في كوسوفو. ويواصل وفد بلدي تقديم دعمه وتقديره للعمل الذي يضطلع به، والذي تضطلع به أيضا بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو. ونعتبر أن تقييمه التقني المتوازن للتقدم المحرز في تنفيذ المعايير يقدم صورة دقيقة عن التقدم المحرز والتحديات التي تنتظرنا في المستقبل.

هناك بعض الشك على ما يبدو في أنه، بالرغم من التحركات المشجعة التي تقوم بها المؤسسات المؤقتة، ما زال تنفيذ المعايير يشكل أصعب التحديات التي تواجهنا في كوسوفو. ويشير تقرير الأمين العام المعروض علينا اليوم إلى ضرورة إحراز تقدم ملموس. ونلاحظ في هذا الصدد الإنجازات التي تحققت في أداء المؤسسات الديمقراطية، مثل إجراء انتخابات حرة ونزيهة، وإنشاء حكومة ائتلافية. كما نلاحظ أن هناك تحسنا في دائرة الشرطة في كوسوفو، التي تضم الآن كل الأعراق. وهناك إنجازات أخرى جديرة بالذكر من قبيل إنشاء وزارات للاتصالات، والمجتمعات المحلية، والعائدين والهجرة، واعتماد التشريعات اللازمة للإصلاح الاقتصادي.

وعلى الرغم من التقدم الجيد المحرز خلال الفترة التي يغطيها التقرير، إلا أنه لم يتم الوفاء على نحو كامل بأي معيار من المعايير الثمانية التي وضعها المجتمع الدولي من أجل كوسوفو.

لا يزال معظم اللاجئين والمشردين خائفين من العودة الى مدنهم وقراهم المدمرة. و لم تكن اجراءات محدودة، من قبيل اعادة البناء لبعض البيوت التي مولتها ميزانية كوسوفو الموحدة، فعالة في معالجة المشاكل المستمرة. والخوف من ان العنف الاثني في السنة الماضية يمكن ان يشتعل مجددا يمنع

الاقليات من الشعور بالامان في وطن هو وطنهم ايضا. وتعهدت سلطات كوسوفو فعلا بان ذلك العنف لن يكرر، ولكن يجب عليها ان تبذل جهدا اكبر وعلى نحو ملموس صوب اعادة بناء الثقة التي تأكلت منذ آذار/مارس الماضي.

وفي الحقيقة ان من الواضح ان حالة الاقليات لا تزال محفوفة بمخاطر بالغة. وحياتها اليومية لا تزال مقيدة بقيود الحركة. وحقوقها الاساسية غير محترمة. ولا تزال محرومة من الوصول الى الخدمات العامة والفرص الاقتصادية. وفضلا عن ذلك، تبين مظاهر متفرقة للكراهية ضدها ان المنافسات الاثنية لا تزال تجيش في النفوس. وفي هذا السياق يمكننا ان نفهم السبب في ان اغلبية صرب كوسوفو تعتبر المعيار المتعلق بسيادة القانون اهم معيار.

وعلى الرغم من اننا نقر الخطوات التي اتخذت صوب الحل الديمقراطي فاننا نعتقد ان سلطات كوسوفو ينبغي لها ان تفعل المزيد لكفالة المشاركة الفعالة من جانب الاقليات في البنى الحكومية، وخصوصا الاقلية الصربية. ويجب ايضا على صرب كوسوفو ان يفعلوا ما يتوجب عليهم عن طريق المشاركة النشطة في الحكومة وفي العملية السياسية.

وعلى الرغم من هدوء الحالة الأمنية فإنها تبقى مصدرا للقلق. ويحذر السيد جيسين بيترسون من أن الأمور القائمة في كوسوفو لا تزال هشة ومن أنه ستأتي فترة من ازدياد خطر الحوادث. ويجب على الاغلبية الالبانية ان تكون لديها توقعات واقعية فيما يتعلق بالقرار الذي يخص مسألة الوضع. والا فان الاحباط يمكن ان يفضي الى الاستياء والاضطراب، مما من شأنه ان يمس بتحقيق طموحاتها.

ونحث مرة اخرى المؤسسات المؤقتة على مواصلة معالجة مسألة تنفيذ المعايير في مجموعها بوصفها مسألة تحظى بالاولوية العليا. وعدم القيام بذلك من شأنه ان يعترض طريق بدء عملية تقرير الوضع النهائي للمقاطعة. ومن اللازم ان يبذل المجتمع الدولي وسلطات كوسوفو جهدا مشتركا لتعزيز التقدم في مجال المعايير. وفي ذلك الصدد نؤيد جهود فريق الاتصال بقصد تسهيل الحوار بين الاطراف. ونأمل في ان يكون في امكان جلسة الفريق القادمة، التي من المزمع عقدها هذا الاسبوع، تعزيز هذا الحوار.

وثمة حاجة ايضا الى قيام بلغراد باسهام اكثر ايجابية. والشروط الموضوعة لاستئناف الحوار ينبغي استعراضها على ضوء الاستعداد الذي ابدته حكومة كوسوفو لاجراء محادثات بناءة. والسلطات في صربيا والجبل الاسود على وشك استئناف الحوار مع بريستينا. ونشجعها ايضا على تجنب ارسال اشارات مختلطة منعت حتى الآن الاقلية الصربية من المشاركة في جميع جوانب العملية.

ولا تزال البرازيل قلقة على نحو خاص حيال البعد الانساني للحالة في كوسوفو. والشك المتعلق بالمستقبل السياسي لا يزال يفسد احتمالات الانتعاش الاقتصادي الذي تمس الحاجة اليه. وفي هذا الصدد نؤكد مرة اخرى على الالحاح في معالجة البطالة والتخلف الريفي والتباين القائم على نوع الجنس والعيوب التي تعتور نظم التعليم والصحة والرفاهة الاجتماعية.

ويشكل القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) وسياسة "المعايير قبل الوضع" طريقا له مقومات البقاء صوب السلام والمصالحة. وفي سنة يجب ان تتخذ فيها قرارات هامة كثيرة فان الارادة السياسية الراسخة والحوار الصريح تمس الحاجة اليهما اكثر من اي وقت مضى للاخذ بيد المقاطعة بامان على الطريق المفضي الى كوسوفو متعددة الاعراق وديمقراطية ومزدهرة، تسهم في الاستقرار في منطقة البلقان.

السيد موتوك (رومانيا) (تكلم بالانكليزية): نحن ايضا ممتنون على الاحاطة الاعلامية التي قدمها السيد جيسين

بيترسون، الممثل الخاص للامين العام. يتولى السيد جيسين بيترسون مهام منصبه في كوسوفو على نحو محكم، كما اوضحته فعلا النتائج الطيبة المحققة. واود ان انتهز هذه الفرصة لاعادة ذكر تأييد رومانيا التام للسيد جيسين بيترسون وهو يتصدى للتحديات الكثيرة في هذه السنة. ونود ايضا ان نعرب، كعهدنا دوما، عن اعلى تقديرنا وتشجيعنا لرجال ونساء بعثة الامم المتحدة للادارة المؤقتة في كوسوفو وقوة كوسوفو، وايضا موظفي المنظمات والوكالات الدولية الاخرى العاملة في كوسوفو. واشكر ايضا السيد نيبوجسا كوفيتش، رئيس مركز التنسيق لكوسوفو وميتوهيا، على احاطته الاعلامية.

وتؤيد رومانيا تمام التأييد البيان الذي سيدلي به في وقت لاحق سفير لكسمبرغ باسم الاتحاد الاوروبي.

سنة ٢٠٠٥ سنة ذات مغزى بالنسبة الى كوسوفو ومنطقة البلقان الغربية برمتها. نحتاج الى مجتمع متسامح وديمقراطي هناك. والحوار والتنفيذ التام للمعايير اساسيان. ونرحب بدلائل التقدم التي يصفها تقرير الامين العام. وتقوم دلائل على تنامي النضج السياسي في بريستينا، كما ثبت باجراء عملية انتخابية سلسة والنهج القوي الذي تتخذه الحكومة الجديدة حيال المعايير. ونقدر على نحو خاص الجهود المبذولة لنشر الرسالة عن المعايير على اوسع نطاق ممكن بين السكان.

بيد اننا نعرف ان المعايير نجحت حينما كف الصربيون عن الخوف على حياتهم في كوسوفو. ونعيد الى الذاكرة الوثيقة التي تتعلق بالمعايير في كوسوفو والتي تبين ان مستقبل كوسوفو يجب ان يكون مستقبلا لجميع الناس فيه — بقطع النظر عن الخلفية الاثنية او العنصر او الدين — الحرية في العيش والعمل والسفر دون خوف او عداء او خطر، حيث يسود التسامح والعدالة والسلام لكل شخص. وهذه ليست بعد الحالة في كوسوفو.

ونحن نعي ان للمعايير ابعادا متعددة ومعقدة. هناك مشاكل مؤلمة متعلقة بالاقتصاد وسيادة القانون والفساد والجريمة المنظمة وهلم جرا. وذهاب الاطفال الى المدرسة تحت الحراسة العسكرية، كما يصفه تقرير الامين العام، ليس دليلا على الحالة السوية، وليس شيئا ما يمكن للمرء ان يبني عليه على نحو دائم. وخوف المرء على حياته وامنه — بخاصة اذا كان مبعث ذلك الخوف اثنيا — تجب معالجته سياسيا وعلى نحو مستعجل. وذلك يجعل التحدي احد اكبر التحديات التي تنتظر زعماء كوسوفو السياسيين. وسيكون ايضا اختبارا واضحا وموضوعيا لتنفيذ المعايير. وندعو ايضا الصربيين الذين يعيشون في كوسوفو الى العمل مع بعثة الامم المتحدة للادارة المؤقتة في كوسوفو والمؤسسات المؤقتة للحكم الذاتي للتوصل الى سبل لانهاء تلك المخاوف.

والحوار على كل المستويات بين جميع الجماعات في كوسوفو وبين بلغراد وبريستينا حاسم في هذه اللحظة. وتحيط رومانيا علما بالعوائق في وجه الحوار حتى الآن. وعلى الرغم من ذلك، نردد الدعوة التي وجهها مجلس الاتحاد الاوروبي والممثل السامي، خافيير سولانا، الى جميع الجماعات في كوسوفو والى السلطات في بلغراد وبريستينا الى الدخول في الحوار الواسع النطاق.

وتواصل رومانيا تشجيع فكرة بعثة مجلس الامن الى كوسوفو خلال هذه السنة. ونعتقد باهمية تلك البعثة، بالنظر الى ان البعثة الاخيرة اوفدت قبل ما يزيد عن سنتين، في كانون الاول/ديسمبر ٢٠٠٢. وعلى الرغم من ان اللحظة المثلى لايفاد تلك البعثة ستقرر فان المجلس بحاجة الى ان يقرب رسائلها الى جميع الجهات الفاعلة المعنية. ويجب عليها

ايضا ان تجد السبل لتحفيز التعاون والحوار بين بلغراد وبريستينا.

وفي هذا الصدد يسرني ان ارحب بالتعليقات التي ادلى بها السيد جيسين بيترسون والسيد كوفيتش فيما يتعلق باحتمالات استئناف الحوار المباشر بين بلغراد وبريستينا. ونأمل في ان يكون ذلك الحوار ذا مغزى هذه المرة.

بالنسبة إلى ما يتعين أن يلي تقييم المعايير، نؤكد مجددا اعتقادنا أن حل مسألة كوسوفو يجب أن ينبع من عمليات الاندماج الأوروبية والأوروبية – الأطلسية الأوسع نطاقا وأن يقوم على أساسها. وترحب رومانيا بتأكيد مجلس الاتحاد الأوروبي مؤخرا على هذه السياسة. علاوة على ذلك، نعتقد أنه ينبغي مراعاة الشواغل المشروعة لبلدان الجوار على نحو واف.

السيد ماهيغا (جمهورية تنزانيا المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أعرب عن تقديري للسيد سورين جيسين — بيترسن، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو. ونشيد بتفاني بعثة الأمم المتحدة في كوسوفو برمتها.

أنضم إلى المتكلمين الآخرين في الترحيب بالتقرير الحالي للأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة في كوسوفو. فهو يذكّرنا مرة أخرى بأنه لا يمكننا التخلي عن إيماننا بكوسوفو متعددة الأعراق التي تستطيع فيها جميع الجماعات العرقية العيش بحرية وبلا خوف، ولا يمكننا التخلي عن الإصرار على ذلك. ونشيد بالعمل الذي يقوم به الممثل الخاص. كما أننا نتشاطر تفانيه في ضمان عدم تدهور الحالة في كوسوفو، بل تحسنها من أجل خدمة تطلعات كل شعبها إلى تحقيق العدالة والسلام والرخاء في كوسوفو متعددة الأعراق.

ويشجعنا التقدم الذي أحرزته مؤسسات الحكم الذاتي المؤقتة في تنفيذ معايير كوسوفو. ولكننا نلاحظ بقلق أنه رغم تكثيف العمل على تنفيذ المعايير، هناك بطء في التقدم المحرز في مجالات عديدة، وأنه لم يتم التنفيذ الكامل لأي معيار من مجموعة المعايير الثمانية. ومن الضروري بشكل قاطع أن تعمل القيادة السياسية في بلغراد وبريشتينا أكثر وأن تدخل في حوار جاد لتنفيذ المعايير بالكامل.

ومن المشجع أن نلاحظ وجود دلائل نابعة من الداخل على النضوج السياسي، تتمثل في الانتخابات وتشكيل الحكومة على أساس المبادئ الديمقراطية. ولابد من الترحيب بذلك وتعزيزه وتوطيده. ونرحب بالالتزام الإيجابي لأحزاب المعارضة في كوسوفو بأداء دور أكثر بناءً واحترام الإطار الدستوري.

ومازال تنفيذ المعايير أمرا رئيسيا لكوسوفو. ولذلك توجد حاجة إلى إنشاء آليات وهياكل جديدة بغية اتخاذ إجراءات محددة تسفر عن نتائج إيجابية. والمعايير هامة، حيث أنها تلبي طائفة من الشواغل المشروعة والعادلة والضرورية. فلا بديل عن المعايير وينبغي عدم إعادة التفاوض عليها.

إننا نحث على بذل جهود أكبر لكسب تعاون الطائفة الصربية الكوسوفية مع المؤسسات المؤقتة، حيث أن هذا التعاون مازال عقبة رئيسية أمام بناء مؤسسات الحكم الضرورية وفقا للإطار الدستوري. وعلى صعيد المجتمع المحلي، توجد حاجة إلى مبادرات أكثر وعيا للتشجيع على التدابير التدريجية من أجل تحقيق قدر أكبر من الثقة والتفاعل والتوفيق بين الطوائف.

والتقدم المحرز في مجال إصلاح الحكم المحلي جدير بالإشادة ويحتاج إلى الدعم للإسراع في انتقال السلطة على الصعيد المحلي. وتحتاج المجتمعات المحلية إلى التشجيع حتى تستفيد بشكل كامل من هذه الفرصة لإثراء هوياتها وطموحاتها الثقافية مع تجاوز الخلافات العرقية ذات الدوافع السياسية.

ونحن نشجع التدابير، رغم أنها لا تزال محدودة، التي اتُخذت للنهوض بالمساواة بين الجنسين، بما في ذلك سد الفجوات الواضحة بين الجنسين وإعادة النظر في المسائل القانونية، إلى جانب وضع خطة عمل لتحقيق المساواة بين الجنسين.

ونلاحظ أن الحالة الأمنية مازالت مستقرة وأن سلامة الأقليات تحسنت بعض الشيء. ولا يمكن لأحد منا أن يستريح حتى يصبح جميع سكان كوسوفو آمنين وفي سلام مع أنفسهم. وبقاء حرية الحركة مقيدة هو مصدر قلق يتطلب اهتماما عاجلا. وصرب كوسوفو الذين يعتبرون أنفسهم في خطر يجب طمأنتهم على حريتهم.

إن الجهود الموجهة نحو تنمية البنية التحتية، والمساعدات الإنسانية، وإعادة تشييد المباني، وتوفير طاقة كهربائية يُعول عليها، وتعزيز المؤسسات النقدية هي جهود حاسمة في التغلب على صعوبات كوسوفو الاقتصادية. ونحث الجميع على بذل الجهود، بما في ذلك الشركاء والمانحون الدوليون والوكالات ذات الصلة، لزيادة المساعدة التي تحتاجها كوسوفو وشعبها من أجل مستقبلهما.

أخيرا، نقدر زيارة رئيس صربيا، بوريس تاديتش، إلى كوسوفو الأسبوع الماضي — وهي الزيارة الأولى لرئيس صربيا منذ بدء بعثة الأمم المتحدة في حزيران/يونيه ١٩٩٩. إننا نرحب بهذه الزيارات ونأمل أن تكون ذات فائدة في بناء الثقة بين أبناء كوسوفو. ونأمل من بلغراد الاستمرار في تقديم المزيد من المساعدة والدعم للجهود المتواصلة من أجل بناء الجسور بين طوائف الأغلبية والأقلية في كوسوفو وتحسين الثقة والتوفيق المتبادلين بينها. ونشيد بمساعدة شرطة بعثة الأمم المتحدة وشرطة كوسوفو التي أعانت على إنجاح الزيارة.

السيد فاسيلاكيس (اليونان) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر الأمين العام على تقريره عن أنشطة بعثة الأمم المتحدة. كما نود أن نشكر ممثله الخاص ورئيس البعثة، السيد جيسين — بيترسن، على إحاطته الإعلامية الوافية عن الحالة في المنطقة.

وأود أن أشكر أيضا رئيس مركز تنسيق صربيا والجبل الأسود وجمهورية صربيا لكوسوفو وميتوهيا، السيد نيبوسيا كوفيتش، على مشاركته في جلسة اليوم.

وتؤيد اليونان بالكامل البيان الذي سيدلي به بعد قليل سفير لكسمبرغ باسم الاتحاد الأوروبي.

إننا نتفق مع تحليل الأمين العام ومفاده أنه في أعقاب الانتخابات وإنشاء حكومة ائتلافية في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤ يشهد المجتمع الدولي دلائل مشجعة على التزام قيادة المؤسسات المؤقتة بتنفيذ المعايير. كما نتشاطر تقييم الأمين العام الإجمالي بأنه رغم اتخاذ خطوات ملموسة في بعض المجالات، إلا أن التقدم المحرز متفاوت.

لقد تم الانتقال من الانتخابات إلى إنشاء حكومة ائتلافية جديدة بطريقة سلسة وديمقراطية أظهرت نضوجا متزايدا لدى المؤسسات المؤقتة والأحزاب السياسية الكوسوفية. ولكن يتعين أن يمتد ذلك النضوج ليشمل جميع مناحي الحياة السياسية الكوسوفية وخاصة تنفيذ المعايير.

في الحقيقة بذلت الحكومة الجديدة جهودا جادة للإسراع في تنفيذ المعايير، مع إعطائها الأولوية للمعايير التي تؤثر إلى أكبر حد في طوائف الأقليات. ولقد أفيد بأنه تم استكمال عدد من عناصر خطة تنفيذ المعايير. وأُنشئ عدد من الآليات الجديدة واتُخذ عدد من التدابير أو يُتوخى اتخاذها.

مع ذلك، لا بد أن نذكر بقلق، وكما يسلم التقرير، عدم تنفيذ أي من المعايير على نحو كامل، بينما يوجد تناقض

بين التقدم المعلن في تنفيذ المعايير وبين اتساع فجوة الانقسام العرقي بين الطائفتين التي يمكن بالمثل التحقق منها. ولذلك ينبغي أن نضمن في الأشهر المقبلة إيلاء الاهتمام اللازم ليس للتقيد بالإجراءات والتوصيات الواردة في التقرير وفقا لخطة المعايير فحسب، بل أيضا لكيفية ترجمة ذلك إلى واقع لدى الطوائف على الأرض.

ورغم أن الدلائل المبكرة على التقدم المحرز تشجعنا، حان الوقت الآن للتركيز على النواقص الواضحة. فالتقدم المحرز، وكما يبرهن التقرير بإسهاب، يقتصر إلى حد كبير على هياكل مؤسسات السلطة المركزية، في حين تعزف بقية هياكل النظام أو تعجز عن الاحتذاء بها.

ويصيب التقرير أيضاً بإشارته إلى تقاعس المؤسسات المؤقتة عن الشروع في العملية الحيوية لإعادة بناء الثقة والاطمئنان لدى الأقليات. ويمكن أن يساء فهم الفكرة الجديدة الواردة في التقرير، والمتمثلة في التفرقة بين واقع الأمن وتصوره بالنسبة للأقليات. وعلى أي حال فكسب المعركة ضد التصورات يكون أحياناً بمثابة نصف الانتصار في الحرب.

ومن شأن بذل جهد جدي لتنشيط عملية الإعادة وتحسين حرية التنقل ومعدلات توظيف الأقليات بالقطاع العام، وبصفة عامة عمل السلطات المؤقتة على جميع الأصعدة الحكومية بقوة على مد أيديها للأقليات، أن يقطع شوطاً بعيداً صوب كفالة إحراز تقدم فعلي وكامل.

وكما يؤكد الأمين العام عدة مرات في تقريره، لا يمكن إحراز تقدم كامل في تنفيذ المعايير بدون مشاركة صرب كوسوفو، ومن ثم بدون استئناف الحوار مع بلغراد. ومن هذا المنطلق، نرحب بالرسالة الموجهة مؤخراً من السيد كوفيتش إلى الممثل الخاص للأمين العام والتي يدعو فيها إلى استئناف اجتماعات الفريقين العاملين المعنيين بالأشخاص المفقودين والطاقة، وننضم إلى الأمين العام في دعوته لصرب كوسوفو إلى الاشتراك في عملية الإصلاح على الصعيد المحلي.

ولا يزال التصدي لمشاكل الاقتصاد في كوسوفو من التحديات الرئيسية في العملية برمتها. فمن الضروري أن يحرز تقدم في الخصخصة، وذلك جنباً إلى جنب مع تعزيز القدرة المؤسسية والهياكل الأساسية. وهذا أمر ضروري للنجاح في معالجة البطالة المتفجرة التي يعاني منها المجتمع، وخاصة بين صفوف الشباب، والتي يمكن أن تقوض الجهود المبذولة لتحقيق الاستقرار والتنمية.

وينبغي أن يشكل ترميم جميع المواقع والممتلكات الدينية إحدى أولويات السلطات المؤقتة. فالآثار الثقافية جزء من تاريخ وهوية الطوائف في كوسوفو وجزء من التراث المشترك للمنطقة. وليس حفظها مجرد بادرة على الاحترام، بل هو واجب أيضاً. ونثق بأنه سيتم وضع الإطار الصحيح لحمايتها، بمساعدة المجتمع الدولي، وأن برامج إعادة الإعمار ستنفذ على وجه السرعة.

لقد تحدد طريق التقدم بوضوح في كوسوفو، ضمن البارامترات الواردة في قرار مجلس الأمن ١٢٤٤ (١٩٩٩). ونظراً لأننا نقترب من موعد الاستعراض الشامل، يتعين دفع عجلة التقدم إلى ما يتجاوز البوادر المشجعة الأولى والنتائج المتفاوتة. وما زال يُنتظر الكثير من السلطات المؤقتة، كما ينتظر شعب كوسوفو الكثير حقاً من المجتمع الدولي. ولكن الهدف المتمثل في أن تصبح كوسوفو بلداً ينعم بالاستقرار وتعدد الأعراق والديمقراطية والرخاء مطمح جدير بكل جهد يُبذل.

السير إمير جونز باري (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): أعرب، كما أعرب الآخرون، عن امتناني للأمين العام لتقريره (S/2005/88)، وللممثل الخاص لإحاطته

الإعلامية والنشاط الذي يبديه في الاضطلاع بمهامه في كوسوفو، وللسيد كوفيتش لمداخلته. وتعرب المملكة المتحدة عن اتفاقها الكامل مع بيان الاتحاد الأوروبي الذي سيدلي به ممثل لكسمبورغ في وقت لاحق.

وتشارك المملكة المتحدة الأمين العام تقييمه المتمثل في أنه قد أحرز تقدم ملموس في تنفيذ معايير كوسوفو خلال الأشهر الأخيرة وأن هذا التقدم أمر مشجع، كما تتفق مع الممثل الخاص في رأيه أن رئيس الوزراء الجديد وحكومته قد أظهروا التزاماً وهمة رائعين في السعي لتحقيق هذه المعايير. ويجب أن ينصب التركيز الآن على استمرار الإنجاز خلال الفترة السابقة على الاستعراض الشامل الذي سيجري في وقت لاحق هذا العام. ومع ذلك، فلا تزال الحالة العامة في كوسوفو في الوقت ذاته هشة. ويلزم لذلك أن تقوم الأمم المتحدة، بالتعاون مع المنظمات الأخرى المعنية، بإدارة العمليات والنتائج حتى لا تداهمها الإجراءات والأحداث من جديد.

وأود أن أسوق أربع نقاط بسيطة متعلقة بما نراها أولويات كوسوفو في الأشهر المقبلة. أولاً، لا يمكن أن تغيب عن ناظري كوسوفو المهمة الأسمى المتمثلة في تنفيذ المعايير، ولا سيما ما يتصل منها بطائفة الأقليات في كوسوفو. وتقع على عاتق المؤسسات المؤقتة، وبعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، وجميع الطوائف في كوسوفو، مسؤولية إحراز تقدم كاف بالنسبة للمعايير من أجل أن يقرر الاستعراض الشامل الذي يحتمل إجراؤه هذا الصيف إمكانية الانتقال إلى المرحلة التالية من العملية ومن ثم البدء في مناقشة الوضع النهائي لكوسوفو، كما ينص على ذلك بالفعل القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩).

وقد لا تكون هذه نتيجة معروفة مسبقاً، ولكنها فيما نرى ممكنة التحقيق إذا بذل الجميع الجهد اللازم، وإذا استمرت الاتجاهات الحالية. غير أن المعايير، وخاصة المتعلقة منها بحماية الأقليات، وحرية التنقل، وسيادة القانون، ليست مجرد وسيلة للشروع في مناقشة الوضع، بل هي ضرورة لتحسين الحياة اليومية لجميع سكان كوسوفو، كما أنها شرط مسبق للاندماج الأوروبي. ومن الواضح أن أي إخفاق في التعاون الكامل مع المحكمة الدولية في لاهاي، أو أي تحريض صريح أو ضمني، على العنف الطائفي، سيشكل انتكاسة بالغة الخطورة.

ثانياً، يمثل إصلاح الحكومة المحلية المفتاح لطمأنة الأقليات. وترجو المملكة المتحدة أن تشهد تقدماً فيما يتعلق بالمشاريع الرائدة الخمس للتحول إلى اللامركزية التي تقيمها الحكومة الآن. ونرجو أن يمكن البدء فيها بأسرع ما يمكن، ونتطلع بعد ذلك إلى تفويض مزيد من الاختصاصات للبلديات.

ثالثاً، من الواضح أن اقتصاد كوسوفو المتعثر، الذي تبلغ نسبة البطالة فيه ٦٠ في المائة، يشكل تهديداً للاستقرار السياسي. وفيما يتعلق بالاتحاد الأوروبي والركن الرابع من أركان البعثة، فلهما دور قيادي هام تؤديانه في مساعدة المؤسسات المؤقتة على وضع خطة للتنمية الاقتصادية واستحداث مشاريع لإيجاد فرص العمل في الأجل القصير.

رابعاً، لا يزال صرب كوسوفو إلى حد كبير خارج نطاق السياسة في كوسوفو، ونعلم جميعاً خلفية ذلك وأسبابه. وقد أحرز بعض التقدم مؤخراً بتولّي وزير صربي من أبناء كوسوفو الوزارة الجديدة لشؤون العائدين والطوائف، ويوجد بعض المشاركة من صرب كوسوفو في أفرقة العمل المعنية باللامركزية. والآفاق مشجعة لأن يستأنف الفريق العامل المعني بالأشخاص المفقودين في شهر أذار/مارس الحوار المباشر الذي سيجريه مع بلغراد. ولكن يتعين عليّ القول بأنه رغم الجهود التي يبذلها السيد كوفيتش،

يلزم أن تأخذ بلغراد بنهج أكثر إيجابية بكثير. واسمحوا لي بأن أقول ذلك بصراحة شديدة للسيد كوفيتش. فالكيفية الوحيدة التي يمكن بها لصرب كوسوفو أن يكون لهم تأثير في مستقبلها، وهو مستقبل يمكن أن يعيشوا فيه بسلام مع جيرانهم، هي بالانخراط الآن في الحياة السياسية لكوسوفو. وفي رأينا أن بلغراد لن يُسمح لها بإخراج عملية تحديد الوضع التي يمكن أن تجري مستقبلاً عن مسارها وذلك بإعاقة تنفيذ المعايير عن عمد.

وختاماً، سيكون العام ٢٠٠٥ عاماً حاسماً بالنسبة لكوسوفو. ويتحمل سكان كوسوفو المسؤولية عن إحراز التقدم الواجب بأنفسهم لكي يسمحوا ببدء عملية الوضع النهائي. غير أنه يجب إشراك المجتمع الدولي والأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي ومنظمة حلف شمال الأطلسي في المداولات الجارية. وفي حالة نجاح الاستثمار الجاري في كوسوفو، فإنه سيؤدي بها حتماً إلى سلام في الداخل وسلام مع جيرانها، كما قال السيد جيسن ــ بيترسن في بيانه. ولكن يتعين في هذا النجاح أن يعترف أيضاً بأن المقصد الأوروبي لكوسوفو وجيرانها سوف يكون السبيل لضمان تلك النتائج السلمية. ولكن هذا المقصد لا يتأتى إلا بشروط ثقيلة.

السيد هوليداي (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أرحب بالممثل الخاص سورين جيسن-بيترسن وأشكره على إحاطته الإعلامية المفيدة والوافية. ونثني عليه وعلى مساعديه لبثهم الحياة من جديد في عملية المعايير. وتعرب الولايات المتحدة عن تقديرها لزعامته القوية وعمله الشاق في كوسوفو. ونتطلع قدما إلى الاستمرار في دعمه وسائر العاملين في بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو (بعثة الإدارة المؤقتة) إذ يعكفون على تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٢٤٤(١٩٩٩).

في الشهر القادم ستحل الذكرى السنوية لأحداث العنف الشائن الذي تفجر في كوسوفو. ولحظة التأمل هذه بعد سنة توفر لزعماء كوسوفو وشعبها فرصة ليجددوا التزامهم باستيفاء المعايير المدعومة دوليا وكفالة الأمن وحرية التنقل لجميع الطوائف.

وفي ذلك الصدد نرحب بالحماس والتصميم اللذين أبدتهما الحكومة الجديدة لمؤسسات كوسوفو المؤقتة في تنفيذ المعايير. ولئن كان بعض التقدم قد تحقق، فإن من المهم بذل المزيد من الجهود، لا سيما لتأمين حق اللاجئين والأشخاص المشردين في العودة إلى ديارهم، وكفالة الأمن لجميع الطوائف وإصلاح الحكومة المحلية. إن الزخم والتركيز اللذين استخدما في الأشهر الأخيرة يجب مواصلتهما، خاصة على المستوى المحلي، حيث ظل التقدم المحرز في بعض من تلك المجالات قاصرا حتى الآن.

وعلاوة على المساعدة في تحسين حياة كل سكان كوسوفو، من الضروري تحقيق تقدم كاف بشأن المعايير ليتسنى للمجتمع الدولي أن يبدأ عملية تقرير مركز كوسوفو المستقبلي. ونؤكد من جديد أن منتصف عام ٢٠٠٥ سيكون أول فرصة لإجراء استعراض شامل لتقدم كوسوفو في تنفيذ المعايير، حسبما هو محدد في البيان الرئاسي الذي أصدره المجلس في ١٢ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٣ (S/PRST/2003/26).

ونرحب بإعطاء بعثة الإدارة المؤقتة الأولوية للمعايير كخطوة هامة لمساعدة كوسوفو على الإعداد لاستعراض منتصف عام ٢٠٠٥. ونرحب أيضا بجهود بعثة الإدارة المؤقتة للعمل مع المؤسسات المؤقتة لإصلاح الحكم المحلي في جميع أرجاء كوسوفو. ويعتبر موضوع اللامركزية مجالا يحظى بأهمية خاصة في تنفيذ المعايير ويساعد على جعل الحكومات المحلية أكثر تجاوبا مع احتياجات رعاياها.

ونرحب بالتقدم المحرز مؤخرا في رسم خطة عمل لوزارة إدارة الحكم المحلي، ونحث المؤسسات المؤقتة على إطلاق شريحة أولية من مجموعة المشاريع التجريبية في أسرع وقت ممكن.

وستسنح أفضل فرصة لبناء كوسوفو ديمقراطية متعددة الطوائف إذا شاركت فيه كل مجتمعات كوسوفو المحلية. ونحث صرب كوسوفو على الانضمام من جديد إلى مؤسسات كوسوفو السياسية والجماعات العاملة، ونحث بلغراد على دعم تلك المشاركة. وليس من الملائم استنكار الظروف التي تعيش في ظلها الأقليات في كوسوفو والإحجام في الوقت نفسه عن المشاركة في الجهود الرامية إلى تحسينها. وفي ذلك الصدد، نرحب بالنوايا المعلن عنها باستئناف الحوار بين بلغراد وبريشتينا حول الأشخاص المفقودين، ونحث على استئناف كل جوانب الحوار بين بلغراد وبريشتينا.

ونؤكد من جديد أيضا على الحاجة إلى إبداء كل حكومات المنطقة التعاون التام مع المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة. وذلك لن يشكل خطوة هامة فحسب في تجاوز تركة الحرب، بل أيضا خطوة أساسية نحو إرساء سيادة القانون.

السيد دلا سابلبير (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): أود بداية أن أشكر الممثل الخاص للأمين العام على إحاطته الإعلامية التي كانت تكملة مفيدة لتقرير الأمين العام. وأود أن أعرب له مرة أخرى عن دعم فرنسا التام لأنشطته في كوسوفو. إن ما يتمتع به من عزم وحماس وخصال قيادية يسَّر الحفاظ على جو بناء جدا لجهود المجتمع الدولي في كوسوفو. لذلك نشكره مرة أخرى على ذلك. وشكرنا موصول أيضا إلى الفريق أول إيف دي كرمابون، قائد قوة كوسوفو، الذي يقود، بتعاون تام مع السيد بيسن — بيترسن، أنشطة تثبيت الاستقرار التي يضطلع بها الحضور العسكري الدولي في كوسوفو.

سيدلي الممثل الدائم للكسمبرغ بعد قليل ببيان باسم الاتحاد الأوروبي. وإنني أؤيد ذلك البيان وبالتالي سأكتفي بالإدلاء ببضعة تعليقات.

أولا، أود أن أشير إلى تقرير الأمين العام عن تنفيذ المعايير في كوسوفو (S/2005/88) الذي صدر في الأسبوع الماضي، لأقول إن التقرير يرحب بالتزام سلطات كوسوفو المؤقتة بإحراز التقدم في المعايير الثمانية التي حددها المجتمع الدولي. لكننا، مع الأمين العام، نود أيضا أن نقول إن التقدم في مجالات عديدة يظل قاصرا، وأن الكثير ما زال يتعين القيام به لكفالة حماية الأقليات وحرية التنقل وعودة الأشخاص المشردين واللاجئين وبسط سيادة القانون ومكافحة الجريمة المنظمة.

وعلى وجه التحديد نتفق مع الأمين العام في تشديده على عمليات العودة وحقوق طوائف كوسوفو، ونتوقع نتائج ملموسة من السلطات المؤقتة في هذا المجال. وتقع على عاتق طائفة الأغلبية مسؤولية خلق مناخ يشعر فيه أعضاء طوائف الأقليات، وبخاصة صرب كوسوفو، بأن بإمكانهم أن يعيشوا في كوسوفو في ظروف طبيعية ينعمون فيها بالسلامة والكرامة.

وأود أيضا أن أشدد على أننا لن يمكننا أن نمضي قدما صوب حسم هذه المسألة إلا إذا تحقق تقدم ملموس في مجالات الأولوية تلك. ذلك كان الموقف الثابت لمجلس الأمن. ويجب على السلطات المؤقتة لا أن تحرز التقدم في المجالات التي تهمها فقط، بل أيضا أن تديم التقدم المحرز. وتلك هي الطريقة الوحيدة التي تمكننا من أن نقرر ما إن كنا سنبدأ المفاوضات عقب الاستعراض الشامل الذي يجب إجراؤه في وقت لاحق من هذه السنة.

ومن ذلك المنظور — وهذه نقطتي الأخيرة — نهيب بكل الأطراف أن تشارك بنشاط وبروح بناءة في العملية الجارية في كوسوفو. وأود أن أشدد على أن بلدي يؤيد نداء الأمين العام الموجه إلى صرب كوسوفو بأن يشتركوا بروح بناءة في مؤسسات كوسوفو ونداءه الموجه إلى سلطات صربيا بأن تشجع صرب كوسوفو في ذلك الصدد. فمن دون المشاركة في المؤسسات وتنفيذ المعايير — وليس من خلال الانسحاب والتحدي — لن يتسنى أخذ المصالح المشروعة لشتى الأطراف في الحسبان.

السيد جانغ يشان (الصين) (تكلم بالصينية): أود بادئ ذي بدء أن أشكر الأمين العام على تقريره وأن أشكر السيد ييسن — بيترسن على إحاطته الإعلامية. وأود أيضا أن أشكر السيد كوفيتش على مشاركته في هذا الاجتماع وعلى بيانه.

لقد أنجز السيد ييسين — بيترسن قدرا كبيرا من العمل منذ تسنمه مهام منصبه العام الماضي، ونود أن نعرب عن تقديرنا له على ذلك. ونؤمن بأنه سيواصل في أعماله المستقبلية الاضطلاع بإخلاص بالولاية التي أناطها به مجلس الأمن.

هذه فترة حاسمة لكوسوفو. وإن التطورات الحالية في الأوضاع ستؤثر تأثيرا هاما على مستقبلها وعلى استقرار منطقة البلقان بأسرها. لقد آمنّا دائما بأن تحقيق تسوية سديدة شاملة لمسألة كوسوفو يتطلب تنفيذا شاملا للقرار ١٢٤٤(١٩٩٩).

إن الحالة في كوسوفو، أثناء أحدث فترة، ظلت مستقرة بشكل عام. وإننا نرحب بالجهود الحيوية التي تبذلها بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو (بعثة الإدارة المؤقتة) ومؤسسات الحكم الذاتي المؤقتة لتنفيذ المعايير في الميادين ذات الصلة. لكننا نلاحظ أيضا أن التقدم في بعض المجالات الرئيسية يظل قاصرا، بما في ذلك تشجيع عودة اللاجئين وكفالة سلامة وحرية تنقل طوائف الأقليات.

ونلاحظ أيضا أن التقدم كان بطيئا في معالجة قضايا العمالة والتنمية الاقتصادية وفي تحسين حياة أعضاء جماعات الأقليات. ونأمل أن يتعاون قادة كوسوفو بنشاط مع بعثة الإدارة المؤقتة في اتخاذ تدابير إضافية في هذين المجالين للنهوض الفعلي بالثقة والمصالحة بين جميع الطوائف العرقية، فيرسوا أساسا صلبا للتعايش السلمي فيما بين كل طوائف كوسوفو. وبالإضافة إلى ذلك يحدونا الأمل أن تعمد مؤسسات الحكم الذاتي المؤقتة وبلغراد إلى استئناف الحوار المباشر في أسرع وقت ممكن. وهذا أمر جوهري لتوجيه التطورات في الحالة في كوسوفو نحو المسار الصحيح.

إن هذا العام عام حاسم بالنسبة لكوسوفو. ونرى أن العمل خلال هذه المرحلة القادمة ينبغي أن يتركز على تنفيذ المعايير ذات الصلة في جميع المجالات. ونرجو أن تسود روح من الإخلاص والواقعية جميع الأطراف، مما يساعد على تعزيز التنفيذ.

أما أية أعمال عنف كالتي وقعت في أذار/مارس الماضي فستترتب عليها عواقب خطيرة وسلبية وبالتالي لا يمكن قبولها. ونرجو أن تتمكن كوسوفو من تحقيق نتائج موضوعية في المجالين الاقتصادي والأمني وأن تحسن بذلك على نحو فعال حياة جميع الطوائف فيها.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): سأدلي الآن ببيان بصفتي ممثلاً لبنن.

أود أن أشكر الممثل الخاص للأمين العام على عرضه تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو. ونعرب عن تقديرنا الخاص للتقييم الفني الموضوعي لتنفيذ سياسة المعايير قبل المركز.

وقد فهمنا مما سمعناه أن الحالة في كوسوفو تتطور على نحو مرضٍ بوجه عام، وأنه قد تم إحراز تقدم ملموس في تنفيذ المعايير. ونرحب بشكل خاص بالتقدم الذي أحرزته مؤسسات الحكم الذاتي المؤقتة في كوسوفو منذ انتخابات تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤. ونرحب بوجود امتثال دقيق للإطار الدستوري وقواعد جمعية كوسوفو، ونثني على الجهود الجاري بذلها من قِبل الحكومة الجديدة ضماناً لاحترام التنفيذ المستمر للمعايير من أجل تحقيق استقرار الحالة السياسية والاقتصادية والأمنية في كوسوفو، فضلاً عن تعزيز طابع كوسوفو المتعدد الأعراق.

ونشجع الحكومة على مواصلة العمل في سبيل إدماج الأقليات بشكل فعال. ونتفق مع الأمين العام، الذي يؤكد أن حكومة كوسوفو سيحكم عليها بناء على الجهود التي تبذلها لبناء الثقة بين صفوف الأقليات بدون أن تفقد ثقة الأغلبية. وهنا تكمن التحديات الحقيقية التي يلزم قبولها لكي نجعل كوسوفو كياناً متعدد الأعراق، له مقومات البقاء، وصالحاً للعيش فيه، يمكن أن تتمتع فيه جميع الطوائف بعلاقة طيبة مع بعضها البعض وأن تتضافر في العمل من أجل إدارة حياتها اليومية على أساس توافق الآراء، حتى يتسنى لها أن ترسم مستقبلها وتتمتع به معاً في مجتمع مشترك.

ونرى أنه يلزم للحكومة أن تعجل بمبادراتها للتغلب على تردد طائفة صرب كوسوفو في التعاون مع المؤسسات المؤقتة. ويجب أن تدعو الحكومة للحوار البناء مع سلطات صربيا والجبل الأسود تحقيقاً لهذه الغاية. ويجب على الجانب الصربي أن يبدي الاستعداد للدخول في هذا الحوار.

أما معارضة بلغراد لمشاركة الصرب في مؤسسات الحكم الذاتي الانتقالية فقد شكلت عائقاً حقيقياً لتنفيذ الأهداف الرئيسية لسياسة المعايير قبل المركز وبلوغ تلك الأهداف. ونرحب باستعداد بلغراد لاستئناف الحوار المباشر في نطاق الفريقين العاملين المعنيين بالأشخاص المفقودين والطاقة. وينبغي للبعثة من جانبها أن تكثف أيضاً مناقشاتها مع سلطات بلغراد، لأن مشاركة الأقليات هي الخيار الواقعي الوحيد لإيجاد التفاهم بين الطوائف التي يربط بينها تاريخ مشترك والتزام تجاه أرض مشتركة ليس أمامهم سوى التعايش فيها.

وبالمثل، من المهم أن تتخذ سلطات كوسوفو موقفاً واضحاً من الحوادث التي تقع بين الطوائف، والتي لا تزال تفسد أجواء الإقليم. فمهما كانت ثانوية، إلا أن لها تأثيراً كبيراً على الاعتبارات الشخصية التي تشكل تصورات الناس عن الأمن وتؤدي إلى الثقة في صفوف فئات الأقليات.

ونشجع جميع بلدان المنطقة على أن تحاول إيجاد حلول تناسب جميع الأطراف واستعادة الحقوق غير القابلة للتصرف لجميع الطوائف التي تسكن كوسوفو. وعلى المجتمع الدولي من جانبه أن يظل محتشداً وأن يتكلم بأسلوب واحد مع الأطراف المعنية في كوسوفو تحقيقاً للنتائج التي نود أن نراها.

وأستأنف الآن مهامي كرئيس للمجلس.

المتكلم التالي في قائمتي هو ممثل لكسمبورغ. أدعوه لشغل مقعد إلى طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد هوشايت (لكسمبورغ) (تكلم بالفرنسية): يشرفني أن أتكلم باسم الاتحاد الأوروبي وتؤيد هذا الإعلان البلدان المرشحة للانضمام إليه بلغاريا ورومانيا وتركيا وكرواتيا، وأيضا أيسلندا البلد العضو في الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة والعضو في المنطقة الاقتصادية الأوروبية.

واسمحوا لي أن أبدأ بتوجيه الشكر للممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، السيد جيسن-بيترسن، على إحاطته الإعلامية،

وأن أؤكد مجدداً دعم الاتحاد الأوروبي الكامل لما يقوم به من أعمال من أجل تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٢٤٤ (١٩٩٩).

لقد انقضى عام تقريباً منذ أخرج اندلاع العنف في كوسوفو في أذار/مارس ٢٠٠٤ العملية السياسية عن مسارها، وانقضت بضع شهور منذ بدأت المؤسسات المركزية عملها. ويتفق الاتحاد الأوروبي مع الأمين العام في تقييمه المتمثل في أن مؤسسات الحكم الذاتي المؤقتة قد أحرزت ''بعض التقدم الواعد والملموس'' في التزامها بتنفيذ المعايير. ونحيط علماً على النحو الواجب بما أعلنته الحكومة الجديدة من تصميم في هذا الصدد.

ويؤيد الاتحاد الأوروبي عملية ترتيب البعثة لأولويات الأعمال التي تضطلع بها ضمن إطار المعايير التي تؤثر مباشرة في طوائف الأقليات أكثر من غيرها وفي الهدف المتمثل في أن تنعم كوسوفو بالديمقراطية وتعدد الأعراق، وخاصة ما يتعلق منها بعودة اللاجئين والمشردين داخلياً، وحماية طوائف الأقليات، وحرية التنقل، والتحول إلى اللامركزية. وفي هذا السياق، يدعو الاتحاد الأوروبي المؤسسات المؤقتة إلى الاستفادة الكاملة بالصلاحيات الإضافية التي نقلتها إليها البعثة مؤخراً. كما يشجع البعثة على النظر في إمكانية نقل مزيد من هذه الصلاحيات.

وبالنظر إلى المراحل الرئيسية الهامة المقبلة في عام ٢٠٠٥، نرحب بالحوار الكبير بين جميع الطوائف في كوسوفو، وبين بلغراد وبريشتينا. ويدعو الاتحاد الأوروبي جميع الطوائف إلى المشاركة الفعلية في العملية الجارية المؤدية إلى إصلاح الحكم المحلي وإقامة إدارة لا مركزية ومستدامة تستطيع أن تضمن الحماية لطوائف الأقليات والتحسن في الأوضاع المعيشية للسكان بوجه عام.

وفي هذا السياق، يهيب الاتحاد الأوروبي بشكل خاص بطائفة صرب كوسوفو أن تشترك على صعيد مركزي في المؤسسات المؤقتة بشكل بنّاء. فيجب أن يدرك صرب كوسوفو أن المشاركة في العملية السياسية الجارية تحقق مصلحتهم المباشرة، وأنها أفضل طريقة يعززون بها شواغلهم المشروعة ويكون لهم رأي في تشكيل مستقبل كوسوفو.

ورغم أن الاتحاد الأوروبي يرى من المشجع إعلان سلطات بلغراد عن استعدادها لاستئناف حوار مباشر مع بريشتينا، فإنه يأسف لأنها لم تشجع بعد صرب كوسوفو على المشاركة في أي من العمليات الجارية.

وبالرغم من إحراز تقدم في تنفيذ بعض المعايير، سوف يلزم إحراز قدر كبير من التقدم الإضافي بالنسبة لجميع المعايير الثمانية، خاصة فيما يتعلق بالأعمال ذات الأولوية المتخذة في إطار تلك المعايير. ويتسم هذا بأهمية خاصة بالنظر إلى أننا نقترب من الاستعراض الشامل للتقدم العام المحرز صوب تنفيذ المعايير، المقرر إجراؤه في منتصف عام ٢٠٠٥. وسيكون لهذا الاستعراض تأثير كبير على توقيت محادثات الوضع النهائي، ولذلك فإن من المصلحة المشتركة لجميع المعنيين أن يكفلوا إحراز تقدم حقيقي يمكن التحقق منه في تنفيذ هذه المعايير.

ولا ينبغي في الأجل الطويل، وانطلاقاً من المنظور الأوروبي لغربي البلقان، النظر إلى التعجيل بتنفيذ المعايير بوصفه هدفاً في حد ذاته ولا بوصفه طريقاً أسرع إلى اتخاذ قرار بشأن وضع كوسوفو في المستقبل.

ومن خلال تنفيذ المعايير، وبذلك بناء مجتمع مستدام وديمقراطي ومتعدد الأعراق، فإن شعب كوسوفو سيقترب أكثر من تحقيق ذلك المنظور الأوروبي.

وفي ذلك الصدد، يؤكد الاتحاد الأوروبي على أن التعاون الكامل وبدون قيود مع المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة هو التزام دولي وشرط أساسي من أجل التقارب مع الاتحاد الأوروبي.

لقد وقف الاتحاد الأوروبي بثبات إلى جانب شعب كوسوفو طوال فترة ما بعد الصراع من خلال تقديم النصيب الأكبر من الموارد العسكرية والمالية والبشرية لتعمير الخراب الذي خلفته الحرب وعقود من نقص الاستثمار. وسيواصل الاتحاد الأوروبي مساعدته لكوسوفو من أجل تحقيق التنمية المستدامة. ولكن هذه التنمية تتوقف على قيام بعثة الأمم المتحدة في كوسوفو والمؤسسات المؤقتة، على سبيل الأولوية، بتهيئة الظروف اللازمة في إطار استراتيجية شاملة ومتكاملة ومتماشية مع الاتحاد الأوروبي.

وأود أن أختتم بالتأكيد على أن كوسوفو لن تعود إلى حالة ما قبل عام ١٩٩٩، وأن الاتحاد الأوروبي لديه التزام راسخ بمساعدة كوسوفو الديمقراطية المتعددة الأعراق، والمتسمة بالحماية التي توفرها لطوائف الأقليات، وهي في طريقها إلى الاندماج الكامل في أوروبا، أيا كان مركزها في المستقبل.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): المتكلم التالي ممثل ألبانيا. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد نيشو (ألبانيا) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي في البداية أن أعبر عن تقدير وفد بلدي لتقرير الأمين العام عن أنشطة بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو (S/2005/88).

وأرحب كذلك بحضور الممثل الخاص للأمين العام، السيد سورين جنسن – بيترسن، في هذه الجلسة، وأشكره على عرضه الممتاز عن الحالة في كوسوفو.

وأود، باسم حكومتي، أن أشيد بالسيد جنسن – بيترسن على عمله الذي لا يكل والمتميز بالمهنية بصفته رئيسا، وعلى التعاون الفعال مع مؤسسات كوسوفو وجميع أصحاب المصلحة الآخرين، وعلى دبلوماسيته النشطة في المنطقة. وأود مرة أخرى أن أؤكد على تأييد ألبانيا الكامل له.

كما نود التنويه هنا بالمساهمة الهامة لكل من بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو وقوة الأمن الدولية في كوسوفو، حيث أدت كل منهما دورا، دون شك، في جعل كوسوفو تتمتع بوضع أفضل اليوم.

إن عام ٢٠٠٥ عام مهم بالنسبة إلى كوسوفو. وبعد عدة أشهر سيجري استعراض تنفيذ المعايير. وتوافق ألبانيا على تقييم الأمين العام بأن الفترة الأخيرة، منذ تقريره السابق، شهدت تقدما هاما. وكما ورد في الفقرة ٢ من التقرير، فقد تبين إحراز ''تقدم واعد وملموس'' فيما يخص ''التزام مؤسسات الحكم الذاتي المؤقتة بتنفيذ المعايير. كما تحسن الأداء الإجمالي''، و''تعزز العمل بشأن المعايير''. وذكر أيضا في الفقرة ٤ من التقرير، أن ''الحكومة الجديدة بذلت جهودا جادة من أجل تسريع تنفيذ المعايير''. إننا نعلم أنه ما زال هناك الكثير مما ينبغي عمله، ولكن تلك هي إنجازات ملموسة لبعثة الأمم المتحدة والحكومة الجديدة برئاسة السيد هراديناي، الذي لاحظ التقرير، في الفقرة ٢ من المرفق الأول، أنه أظهر ''التزاما شخصيا متميزا بتلك المعايير وبتسريع الخطى نحو استيفائها''.

إن هذه الإنجازات تبين التقدم في الاتجاه الصحيح، والنوايا الحسنة، والالتزام الضروري. وهي تشكل أساسا متينا ومتفائلا للمزيد من التقدم الإجمالي في تنفيذ المعايير خلال الشهور القادمة. وتنفيذ المعايير عملية معقدة وطويلة الأجل، تتطلب الوقت والقدرات والتعاون من جميع العناصر السياسية في كوسوفو مع المجتمع الدولي. إن التزام جميع الأطراف وتحملها لمسؤولياتها في هذه العملية سيجعلان من الممكن استيفاء المعايير اللازمة.

ومن المهم التأكيد على أن إقامة مجتمع ديمقراطي فعال، ومتعدد الأعراق، ومستقر في كوسوفو يستدعي، قبل كل شيء، الوفاء بالالتزامات السابقة والتركيز على المسائل المتعلقة بالأقليات، والحكم الرشيد، واللامركزية.

إن مسألة الأقليات، كعنصر أساسي في مجتمع متعدد الأعراق، تتطلب انخراط المؤسسات الحكومية على جميع المستويات والمجتمع المدني في كوسوفو. وقد شجعنا حكومة كوسوفو على توجيه اهتمام أكبر، وعلى العمل بنشاط أقوى في هذا المجال، وبذل المزيد من الجهود في عملية عودة النازحين، واحترام حقوق الأقليات، بما فيها تراثها الثقافي والديني. ويسعدنا أن الأمين العام يذكر في الفقرة ٦ من تقريره أن ”الحكومة أعطت في برنامجها أولوية لمسألة تعزيز حقوق الأقليات“.

وبلوغ هذه الأهداف لا يتطلب رؤية وتصميم والتزام قادة كوسوفو فحسب، بل يتطلب أيضا إرادة وانخراط وجهود الطائفة الصربية في أن تصبح جزءا من مجتمع كوسوفو الجديد، الديمقراطي والمتعدد الأعراق ومساهمة فيه. ونهج عدم المشاركة، ومقاطعة الانتخابات السياسية، والانفصال عن الجمعية الوطنية والحكومة المؤقتة، والتأثير الخارجي على أنشطة وقرارات طوائف الأقليات، لا يعيق تنفيذ المعايير فحسب، بل أيضا يضع موضع الشك إقامة مؤسسات ومجتمع متعدد الأعراق.

إن الأقلية الصربية جزء من مجتمع كوسوفو، وهي بذلك، لها حقوق متساوية وعليها واجبات متساوية أيضا. ولا يوجد مبرر لعدم الاستعداد للانخراط والمشاركة في الحياة السياسية، وفي عملية صنع القرار، وحتى في العملية المصممة لتلبية احتياجاتها الخاصة. وينبغي تفكيك الهياكل الموازية فورا لكي لا تبقى هذه الأقلية أسيرة الماضي.

والحكم الرشيد هدف ذو أولوية بالنسبة إلى مؤسسات الحكم في كوسوفو. وفي هذا الصدد، فإن ترسيخ سيادة القانون، واستقلال القضاء، وإنشاء الإدارة العامة، واحترام الملكية الخاصة أمور لا غنى عنها.

ويتطلب استيفاء المعايير نقل المزيد من الصلاحيات والمسؤوليات إلى السلطات المحلية وتسريع خطى الخصخصة. ومن شأن هذه العملية أن يكون لها أثر إيجابي على التنمية الاقتصادية وعلى البيئة المؤاتية للاستثمارات الخارجية في كوسوفو.

وما زالت عملية اللامركزية تشكل عاملا رئيسيا في بناء المجتمع الديمقراطي في كوسوفو. ونعتقد أن هذه العملية ينبغي أن تراعي الجوانب الثلاثة التالية: احترام البارامترات الواردة في مبادئ مجلس أوروبا بهذا الشأن؛ والتنفيذ على نطاق واسع، ولكن بشكل تدريجي؛ وتجنب التقسيم إلى كانتونات، الأمر الذي من شأنه أن يعرقل الأداء العادي لمجتمع متعدد الأعراق في كوسوفو. وفي رأي حكومة ألبانيا أن تحقيق اللامركزية ينبغي أن يكون متوازيا مع تشكيل وتعزيز الهياكل الحكومية، وأن استقلالية السلطات المحلية ينبغي ألا تتجنب التسلسل العمودي للسلطة أو أن تضر به، وأكثر من ذلك ينبغي ألا تتجاوز حدود سلطتها في أراضي كوسوفو. ونرى في ذلك عملية ضرورية لدعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لجميع طوائف كوسوفو، ولتعزيز المبادرات المحلية وتقريب جميع الطوائف من عملية صنع القرار.

ويتطلب استعراض تنفيذ المعايير التحضير والالتزام من المجتمع الدولي فيما يخص بدء النقاش بشأن مركز كوسوفو. وإذ نقترب من منتصف العام ٢٠٠٥، قد يكون نهج "المعايير مع المركز" هو النهج الأكثر واقعية. ومن شأن

ذلك أن يؤثر تأثيرا إيجابيا على التطورات الداخلية في كوسوفو، وعلى الاستقرار والسلم والأمن في المنطقة.

وتعتقد ألبانيا اعتقادا راسخا أن المجتمع الدولي ومجلس الأمن، بالتعاون مع فريق الاتصال والولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي – الذي كان له دائما دور بناء في تثبيت توازن عادل ومستقر في المنطقة – في حاجة إلى المضي قدما نحو مناقشة مركز كوسوفو. وتشكل تسوية مسألة المركز عاملا لا غنى عنه من أجل التنمية في الأجل القصير، ومن أجل الآفاق الطويلة الأمد لكوسوفو في العائلة الأوروبية.

وتعتقد حكومة ألبانيا أن عملية مناقشة وتعريف مركز كوسوفو ينبغي أن تراعي بعض العناصر الأساسية التي سيتمخض عنها بالتأكيد حل طويل الأجل سيكون له أثر إيجابي على استقرار وسلام وأمن المنطقة. ومن بينها، نود أن نذكر التالي: احترام الإرادة الحرة لشعب كوسوفو المعبّر عنها بطريقة ديمقراطية؛ ضمانات بخصوص حماية واحترام حقوق الأقليات في كوسوفو، بضمنها ضمانات تتعلق بحماية القيم الثقافية والدينية الموروثة؛ واستبعاد تقسيم أراضي كوسوفو.

وتبقى ألبانيا ملتزمة بالكامل بالتعاون مع مجلس الأمن والمجتمع الدولي في إيجاد حلول عادلة طويلة الأمد تخدم السلم والأمن في البلقان على خير وجه. وكجزء من توجه المنطقة نحو الاندماج الأوروبي – الأطلسي، فإن سياسة ألبانيا متوجهة نحو المستقبل، آخذة في الحسبان أن الماضي ملك للماضي ويجب أن لا يصبح عقبة لذلك المستقبل. ويتعين القبول بشجاعة وواقعية ببعض الحقائق التي لا يمكن عكسها في أي بلد من المنطقة. وبهذه الطريقة فقط سنعزز تعاوننا ونحقق مستقبلنا المشترك في الأسرة الأوروبية.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): السيد نيبويسا كوفيتش، رئيس مركز التنسيق لصربيا والجبل الأسود وجمهورية صربيا لكوسوفو وميتوهيا، طلب الكلمة وأعطيه الكلمة الآن.

السيد كوفيتش (تكلم بالصربية؛ والترجمة عن النص الانكليزي الذي قدمه الوفد): أشعر بالامتنان للبيانات المدلى بها في هذا الاجتماع. وأود أن أدلي ببضعة تعقيبات بشأن ما سمعه المجلس اليوم.

يجب أن أوضح أن الصرب ليسوا ضحايا إعلام مضلل؛ إن شعورهم بانعدام الأمن ناتج عن الواقع الفظيع الذي يواجهونه في كوسوفو وميتوهيا منذ ما يقرب من ست سنوات. ومنذ سنة ٢٠٠١، سنحت لي الفرصة لأن أراقب العملية الجارية وأن أشارك فيها. وقد حضرت عددا من اجتماعات مجلس الأمن حول هذا الموضوع، بضمنها الاجتماعات التي عقدت قبل ١٧ آذار/مارس ٢٠٠٤. وفي ذلك الوقت، كنا نشعر بتفاؤل كبير ورحبنا بالمنجزات العظيمة التي تحققت. وبعدها جاءت أحداث ١٧ آذار/مارس. وقد قال الجميع إنها لم تكن أكثر من حادثة بسيطة، ولكنني، بعد كل الذي حدث، سأترك الأمر لأعضاء المجلس كي يقرروا بأنفسهم ما إذا كانت تلك هي الحالة حقا.

إننا نعيش في بيئة تحد من خياراتنا. واختياراتنا تم تقليصها إلى الآتي: إذا بقي الأمر الواقع دون تغيير، سيستمر العنف. وإذا تعذر استمرار الأمر الواقع، فقد قال بعض أعضاء المجلس إن كوسوفو وميتوهيا لن تصبحا أبدا تحت حكم بلغراد أو أن الحالة لن تعود أبدا إلى ما كانت عليه سنة ١٩٩٩.

وقال بعض الأعضاء أيضا إن تقسيم كوسوفو غير مقبول. وأنا أناشدهم أن يتخذوا خطوة واحدة أخرى ويقولوا ما إذا كانوا يعتبرون استقلال كوسوفو مقبولا أم لا. وربما ينبغي لنا أن نحاول إجراء تبادل للآراء، لأن مشكلة

كوسوفو وميتوهيا تجاوزت تقييدات تبادل وجهات النظر بطريقة دبلوماسية، الذي يركز على المنجزات الكبيرة والانطباعات وما إلى ذلك. ومنذ ما يقرب من ست سنوات، عجز أكثر من ٢٠٠ ٠٠٠ شخص عن العودة إلى ديارهم.

لقد تكلم بعض المتكلمين اليوم، بحسن نية، عن الافتقار إلى حسن النية من جانب صرب كوسوفو. ما نوع حسن النية الذي يتعين على الصرب أن يظهروه عندما تضرم النار في منازلهم، وعندما يضطرون إلى الذهاب إلى العمل بمركبات مدرعة وعندما يكون أطفالهم بحاجة إلى حراس مسلحين للذهاب إلى المدرسة؟ هل يظهر ذلك مجتمعا متعدد الأعراق يتسم بالمعايير التي نناضل جميعا من أجلها؟

أنا لا أعتقد أنها مشكلة سهلة. ولا أعتقد أن مهمة السيد ييسن – بيترسن سهلة. لكني أناشد أعضاء المجلس الكف عن اتهام بلغراد بأمور لا تلام عليها. وإذا كان على المجتمع الدولي أن يلقي اللوم على أي طرف عن فشل وقصور أولئك الذين ينبغي أن يعالجوا قضية كوسوفو، فذلك الطرف ليس بلغراد. إن بلغراد ستتحمل المسؤولية فقط عندما تكون مسؤولة عن الأعمال التي تستحق الملامة.

إن فريق الاتصال بحاجة إلى أن يتمكن من أن يؤثر على تقييم تنفيذ المعايير. واسمحوا لي هنا أن أتكلم عن المعايير المتعلقة بالعودة. إن تقييمات النجاح لا يمكن أن تحدد بالنوايا أو بالرغبات. وعندما نقيم نجاح العودة، فإننا بحاجة إلى أن نعرف كم عدد الأشخاص الذين عادوا وكم عدد من بقي منهم في منازلهم. إننا نعرف أن كثيرين منهم لن يعودوا، ولا نود أن نكون متحيزين في ذلك الصدد. وأنا أعلم أن البعض سيجيب بأن الأعداد ليست بتلك الأهمية. لكنها مهمة حقا. وقد شجعني آخر تقرير للأمين العام (S/2005/88)، لأنه بدأ يستخدم الأرقام والنسب المئوية: تلك هي الطريقة الوحيدة لتقييم النجاح.

وسمعنا اليوم أيضا أن ظروف الأمن قد تحسنت. كيف يمكن قياس ذلك؟ هل يقاس بالعدد الأقل للقتلى والجرحى الصرب؟ إنه أقل لأنهم تعلموا كيف يبعدوا أنفسهم عن الأذى: ذلك هو واقع كوسوفو. ربما لا أحد يرغب في رؤية ذلك الواقع، لكننا يجب أن نعمل على تحسين الحالة.

وسمعنا أن الحالة قد تحسنت بسبب الزيارة التي قام بها الرئيس تاديش ورئيس الوزراء كستونتسه إلى ميتوهيا. وإذا كان ذلك مؤشرا على تحسن الأمن، فإنني أوافق. لكن لا يجوز أن يساء استخدام هذا التقييم بخصوص العملية السياسية. لقد قلنا إن بلغراد لن تعترض سبيل أي من تلك العمليات؛ وما دمت أنا في منصبي الحالي، فإننا لن نضع عقبات في طريقها. ولكننا قطعنا عهدا بأننا لن نقبل أي نهج متعجرف من جانب بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو (بعثة الإدارة المؤقتة). ويمكننا أن نتعاون في العملية، لكن ذلك يجب أن يكون على قدم المساواة. لذا فإنني أطلب دعم المجلس في ذلك الصدد، الذي من شأنه أن يساعدنا ويساعد السيد ييسن – بيترسن على السواء.

إن تشجيع الصرب على المشاركة في المؤسسات ليس بالأمر الهين. وإنني أشعر بالأسف من أنه لم يذكر أي متكلم اليوم حقيقة أن الصرب قد شاركوا بالفعل في عمل مؤسسات الحكم الذاتي المؤقتة. لكنهم تركوها لأنهم وجدوا أنها تفتقر إلى المصداقية وأنها خطوة نحو كوسوفو مستقلة. ومن شأن كوسوفو هذه أن تكون من دون الصرب، لكن ذلك لن يأتي بالسلم والاستقرار إلى المنطقة. يتعين علينا أن نكون سياسيين جادين وأن ننظر في الأمور على الأمد الطويل.

اسمحوا لي أن أتناول بإيجاز مسألة انقطاعات التيار الكهربائي. وأتفق على أنها تشكل مشكلة فنية، وسأقدم للأعضاء نسخة خطية من محضر اجتماعنا مع شركة كوسوفو للطاقة في بروكسل بانيا في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤. إن كل ما قيل صحيح، لكن ينبغي أن نضيف أنه كان هناك في السابق ٠٠٠ ٨ صربي بين موظفي الشركة الـ ٠٠٠ ١٥؛ واليوم لا يوجد سوى ٢٨ موظفا.

وتمت الإشارة أيضا إلى الهياكل الموازية. هذه الهياكل الموازية توفر أسباب المعيشة لـ ٠٠٠ ٣٥ شخص يعيشون ويعملون في كوسوفو.

فلنكن منفتحين وصريحين بخصوص جميع المسائل. أعلم أن قضية كوسوفو وميتوهيا مشكلة من مشاكل القرن الحادي والعشرين الكبرى، ولكنني هنا لأعمل بروح بناءة على حلها.

وأخيرا دعوني أشير إلى رمز الاتصال التلفوني بالبلد، وهو الرمز الذي ذكره أيضا الممثل الخاص. قال اتحاد الاتصالات اللاسلكية الدولي ان من الممكن استعمال رمز البلد القديم ورمز البلد الجديد، وأيضا رمز فرعي هو جزء من رمز البلد الحالي لصربيا والجبل الأسود، ٣٨١. ومن الممكن القيام بذلك عن طريق موناكو، كما تم فعله حتى الآن. ونحن متاحون لاجراء أي محادثات مع الممثل الخاص وبعثة الأمم المتحدة للادارة المؤقتة في كوسوفو للتوصل إلى حل اقتصادي.ولكنني اناشد الجميع ألا يسيئوا استعمال مسألة رمز البلد لاتحاد الاتصالات اللاسلكية الدولي.

وأرجو ألا يصدر الأمين العام حكما مسبقا على حل مسألة المركز النهائي لكوسوفو. واجراء أي تغيير لسياسة ''المعايير قبل المركز'' — من قبيل اجراء تغيير صوب ''كل من المعايير والمركز'' — من شأنه أن يشكل أساسا اعترافا بأن البعثة الدولية في كوسوفو فشلت.

وفيما يتعلق ببلغراد فنحن تحت تصرف المجلس لأي نوع من التعاون البناء. ولكن يجب أن نكون واقعيين جدا. لا يوجد سياسي في بلغراد على استعداد للمشاركة في استقلال كوسوفو أو راغب في هذه المشاركة.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن للسيد جيسين بيترسون.

السيد جيسين بيترسون (تكلم بالانكليزية): دعوني أن أشكر أولا أعضاء مجلس الأمن على ملاحظاتهم وبياناتهم الهامة الكثيرة وبالغة الفائدة. وغني عن البيان انني أصغيت باهتمام بالغ. وأود أن أشكر على نحو خاص أعضاء المجلس على الكلمات المشجعة والمؤيدة الكثيرة التي وجهوها إلى بعثة الأمم المتحدة للادارة المؤقتة في كوسوفو والى زملائي الذين يعملون، كما يدرك جميع أعضاء المجلس، في ظروف صعبة في كوسوفو.

وأصغيت ببعض الحيرة، وحتى الحزن الحقيقي، إلى بيانين أدلى بهما السيد كوفيتش. يتوجب علي أن أقول انني، لدى الاصغاء إلى السيد كوفيتش، لم أتبين تماما الحالة التي وصفها في كوسوفو كالحالة التي أعرفها بعد أكثر من ستة أشهر في الميدان. ولن أستغرق وقت المجلس على الدخول في تفاصيل أشياء كثيرة ذكرها السيد كوفيتش. وأعتقد أن التقييم الفني وتقرير الأمين العام (S/2005/88) واضحان كما اعترف السيد كوفيتش قبل هنيهة. أعتقد أن التقييم الفني، كما بيناه في هذه المرة، له ميزة كونه قائما على الحقائق، ومتضمنا لكثير من الاحصاءات ومبنيا على الواقع. وأنا سعيد بأن أقر السيد كوفيتش بذلك.

وكما بين جميع أعضاء المجلس — وأنا أتفق معهم — يتسم تقرير الأمين العام بالوضوح التام في بيانه أنه أحرز تقدم ملموس ولكن ثمة كثير من العيوب ووجوه النقص. وتركيزنا خلال الأشهر المعدودة القادمة — العمل مع

مؤسسات الحكم الذاتي المؤقتة ومع الأقليات وصرب كوسوفو، كما آمل — سيكون على معالجة جميع وجوه النقص والعيوب التي ترتبط ارتباطا رئيسيا بتحسين ظروف الأقليات.

وكما قلت، لا يمكنني أن أدخل في التفاصيل. بيد أنني أود على وجه الدقة أن أضرب للمجلس مثالين على ما أجده، ويجب علي أن أقول ذلك، الافتقار التام إلى الاتصال بالواقع في الميدان. تكلم السيد كوفيتش عن انعدام الأمن الأساسي. وينبغي لنا ألا ننجرف بالاحصاءات، ولكن الاحصاءات مهمة. من الحقائق — وقلنا ذلك مرات كثيرة — انه لم يحدث حادث خطير واحد له علاقة بالانتماء الاثني منذ حزيران/يونيه الماضي. والمقترفون في تلك الحالة تم اعتقالهم فورا وتجري محاكمتهم الآن. ومع كل الاحترام الواجب للسيد كوفيتش، فان ذلك ليس لأن الناس لا يتنقلون ببساطة من مكان إلى آخر. يتنقل كثير من صرب كوسوفو من مكان إلى آخر. كثير منهم ينعمون في الحقيقة بحرية الحركة. بيد أنه يجب علينا الآن أن نركز على الذين لا ينعمون بحرية الحركة. انهم موجودون؛ ويوجد عدد كبير منهم. لقد أوضحت اننا لا يمكننا أن نتحدث عن التقدم الكافي من ناحية تنفيذ معايير ما دامت بعض الاقليات لا تزال تحمل على العيش خلف الأسلاك الشائكة وغير قادرة على التنقل. ولكن الأغلبية الساحقة من صرب كوسوفو يتنقل أفرادها من مكان إلى آخر بحرية. بيد أن الحقيقة هي، كما قلت، أنه لم يحدث حادث خطير واحد له علاقة بالانتماء الاثني منذ حزيران/يونيه الماضي.

دعوني أصوب نفسي. هذا ليس حقيقيا تماما. من سوء الحظ ان اثنين من صرب كوسوفو كانا مرشحين في الانتخابات كانا ضحيتين لحادثين خطيرين. بعد الانتخابات، تعرض مرشح واحد لاعتداء في بلغراد، وهو يسعى الآن للحصول على وضع اللاجئ في بلد اوروبي. وزعيم صربي آخر من كوسوفو اعتدي عليه مؤخرا في الجزء الشمالي من كوسوفو. وذلك الاعتداء أدانه فورا جميع الزعماء السياسيين. ومرة اخرى أقول انه ليس من الصحيح القول انه حدثت حوادث وأنها لا تدان. اذا لم تصدر ادانات فذلك لأنه لم تحدث أي حوادث. وفي الحالة الوحيدة التي حدث فيها حادث — كان لسوء الحظ ضد زعيم صربي مهم جدا من كوسوفو — صدرت إدانه له فورا.

دعوني أعطي مثالا آخر للمجلس، ويمكنني أن أعطي أمثلة كثيرة. فيما يتعلق بعدم امكان الوصول إلى وسائل الاعلام فان أسهل شيء علي هو أن أقتبس من تقرير أصدره مؤخرا مفوض وسائل الاعلام المؤقت المستقل. انه اقتباس مباشر؛ هذه ليست كلماتي: ”امكان وصول الأقليات إلى وسائل الاعلام يضاهي على نحو مرض تنوع واتساع امكان الوصول الذي يوجد في أماكن أخرى في منطقة البلقان وفي قسم كبير من أوروبا حقا“. ويمكنني أن أواصل، ولكن أود أن أشير إلى أن من المهم أن نقيم حوارنا على الاخلاص وعلى الحقائق. حينئذ يمكننا معا، كما أعتقد، أن نتحرك قدما.

هذا هو أيضا السبب في أنني أرحب بالاستعداد الذي أبدته بلغراد مؤخرا لاستئناف الحوار. لقد كنت أعمل في هذا الاتجاه منذ زيارتي الأولى لبلغراد، في نهاية آب/أغسطس من السنة الماضية، بعد أن بدأت بعثتي بأسبوعين. ويسرني سرورا بالغا ان لدينا الآن، نتيجة عن عملي المستمر لاظهار أهمية الحوار ومشاركة بلغراد النشيطة، دعوة من بلغراد إلى استئناف الحوار. وكانت هناك بضع اشارات إلى ذلك. أعتقد أن ذلك مهم جدا، وأرحب به، لأن من الغني عن البيان — وقد قلت ذلك مرات كثيرة — ان على بلغراد أن تؤدي دورا رئيسيا في هذه العملية.

لدي على وجه الدقة تعليقان اضافيان على اشارات السيد كوفيتش إلى الاتصالات اللاسلكية والكهرباء. السبب في أن بعثة الأمم المتحدة للادارة المؤقتة في كوسوفو، وهي تتصرف وفقا لقرار مجلس الأمن ١٢٤٤ (١٩٩٩) وعلى أساس بيان من الأمم المتحدة إلى اتحاد الاتصالات اللاسلكية الدولي يؤيد ذلك الطلب، تابعت العمل من أجل ذلك هو أن كوسوفو، في هذا الوقت الذي فيه تسيطر كيانات غير كوسوفو على خطوط الهاتف، تفقد حوالي ٥٠ مليون يورو من الدخل الحكومي كل سنة. وبالاضافة إلى ذلك، يمكنني أن أتحدث عن كون الاتصالات اللاسلكية، طبعا، محركا هاما جدا للاقتصاد، وكما قلت نحن بحاجة إلى تحريك الاقتصاد.

وبالتالي، لا نعتزم بأي طريقة من الطرق اصدار حكم مسبق على المركز النهائي.

إنها ليست ولايتنا؛ وهي ليست مسؤوليتي. لقد طلبنا مجرد تخصيص تلك الشفرة الخاصة بالاتصال الهاتفي على أساس مؤقت لبعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، وذلك لمصلحة العملاء في جميع أنحاء كوسوفو. وهي مسألة تقنية على أساس مؤقت – ليس أكثر من ذلك.

وبالنسبة إلى مسألة الكهرباء، لن أسهب كثيرا في الكلام عنها. لقد قيل الكثير بخصوصها. أود أن أقول فحسب إنها مشكلة تؤثر، للأسف، على حوالى ٦٠ ٠٠٠ شخص حتى الآن، منهم ٩٥ إلى ٩٧ في المائة من ألبان كوسوفو. وهي نتيجة للبنية الأساسية المدمرة تماما التي ورثتها بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو عام ١٩٩٩. ولكي يتوفر لدينا ببساطة العائد اللازم لدفع كلفة التصليحات، يتعين علينا أن نصر على ضرورة أن يدفع العملاء الفواتير المستحقة عليهم. وهذا ما نقوم بعمله، بغض النظر عن الخلفية العرقية. مرة أخرى، إنها مسألة تقنية محضة، ولكن ينبغي أن نولّد الموارد الكافية اللازمة للاستمرار في تشغيل محطتي توليد الطاقة الكهربائية.

وإني آسف لأن ذلك قد أثّر على أشخاص انقطع عنهم التيار الكهربائي – نتيجة لعدم دفع الفواتير المستحقة عليهم، وليس بسبب أية سياسة أخرى – وإني آسف لأنه من غير الممكن أن يعود التيار الكهربائي إلى بعض الأشخاص غير المستعدين لدفع فواتيرهم. ولديّ رسالة وحيدة أود أن أوجهها إلى هؤلاء الأشخاص، بمن فيهم بعض صرب كوسوفو: ادفعوا ما عليكم من متأخرات، وسوف يكون عندكم التيار الكهربائي عصر اليوم.

وأود القول إنني أرحب أيضا بالبيانات الأخيرة التي تفيد بأن الكنيسة الأورثوذكسية الصربية تبدو أنها الآن على استعداد للتعاون معنا لكي نستطيع أن نبدأ بتنفيذ أعمال الإصلاحات العاجلة وترميم الآثار الدينية. وذلك أمر ذو أهمية قصوى. ويسرني كثيرا أنه، نتيجة للعديد من المبادرات التي اضطلعنا بها أيضا لإشراك أولئك الأشخاص التابعين للكنيسة الأرثوذكسية الصربية الذين يرغبون في التحرك إلى الأمام – وهناك العديدون منهم، وهم أغلبية كبيرة – وأيضا بمساعدة هامة جدا من بلغراد، توصلنا إلى حل وأعتقد أنه سيكون بمقدورنا أن نعمل من جديد ونبدأ أعمال الترميم قريبا جدا.

أخيرا، اسمحوا لي القول إنني سأعود إلى كوسوفو وكلي تصميم على الاستمرار في المشاركة الوثيقة مع مؤسسات الحكم الذاتي المؤقتة وعلى دعمها في عزمها على مواجهة أوجه القصور في معايير التنفيذ. فهي تعرف أن العمل الذي ينتظرها كبير وشاق. وأنها تلتزم بالمشاركة في هذه المهمة الشاقة. وسنواصل بذل جهودنا اليومية للوصول إلى صرب كوسوفو وإشراكهم في هذه العمليات، وسنواصل إجراء الحوار الهام مع بلغراد ومع دول أخرى في المنطقة.

إن أمامنا جدول أعمال واضحا. ولدينا جداول زمنية واضحة. ونعرف ما يتعين أن نفعله. وتعرف المؤسسات المؤقتة، على حد قولي، إنه بالعمل الشاق والالتزام القوي بتنفيذ معايير الأولوية يمكنها فحسب أن تحقق أهدافها. وإن تلك المؤسسات عازمة على تحقيق النجاح. ونحن عازمون على دعمها، وأتطلع إلى الالتقاء بالمجلس مرة ثانية بعد ثلاثة أشهر من الآن. وآمل أن أتمكن حينئذ من إبلاغكم – وأعتقد أنني سأفعل ذلك – بالمزيد من التقدم المحرز، لكي نستطيع أن نمضي بكوسوفو والمنطقة نحو التطبيع والتوحيد اللذين تحتاجان إليهما.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): لا يوجد متكلمون آخرون على قائمتي. وبهذا يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٠٥.